

مكانة المغرب العربي

في السياسة الخارجية
للولايات المتحدة الأمريكية



لتصوير

أحمد ياسين

الأستاذ

منير بسكري

الأستاذ

أمين البار



www.ahmedyassin.com

مكانة المغرب العربي

في السياسة الخارجية
للولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ
منير بسكري

الأستاذ
أمين البار

الطبعة الأولى

٢٠١٤م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: ٠٠٢٠١٠٣٧٣٨٨٢٢ الإسكندرية

نصير
أحمد ياسين



نطوير

أحمد ياسين

نوينر

@Ahmedyassin90

مقدمة:

بتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وبهذا الانفراد الذي تزامن مع انتهاء الحرب الباردة زال نظام القطبية الثنائية وحل محله نظام القطب الواحد في توجيه العلاقات الدولية.

وبالتحول إلى نظام القطب الواحد أصبحت فكرة الإمبراطورية الأمريكية واقعاً بعد أن كانت مجرد أحلام تراود الأمريكيين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من انبعاث لقوة أمريكا العسكرية والاقتصادية، وكانت القوة تقضى بسيطرة تالية للحضارة الأمريكية. واحتاجت الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن لكي تترجم الأحلام ببناء إمبراطورية جديدة تسيطر على العالم إلى واقع.

وقد عملت الولايات المتحدة على فرض سيطرتها وإرادتها على دول العالم في كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسة والدبلوماسية والثقافية والفنية غير أبهة بالآخرين وبالصديق قبل العدو، ولا يمكن عزل المنطقة المغاربية عن هذا التوجه لسياسة الأمريكية حيث تغير شكل الخطاب الأمريكي تجاه دول المنطقة التي أصبحت محل اهتمام متزايد في واشنطن، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

التعريف بالموضوع إن هذا الموضوع يأتي ليحاول تسليط الضوء على أحد أكثر السياسات الخارجية مثارا للجدل والنقاش والحوارات حيث الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية والتي أصبحت تحظى باهتمام كبير، حيث تتميز سياستها بالتعقيد والتداخل وكثافة الاهتمامات والتدخلات الخارجية، ولكثرة هاته التدخلات والتوجهات فإن هذه الدراسة ستركز على هذه السياسة تجاه منطقة تعتبر حساسة بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وكذا التركيز على مختلف الأبعاد، الاقتصادية منها والسياسية مع

تطوير الاستراتيجيات حول الاهتمامات والتهديدات الأمنية التي تطرحها المنطقة .

أهمية الموضوع إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية القطب الأوحـد في العالم وذلك تجاه منطقة تعرف ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن، (الإرهاب الهجرة غير الشرعية) ،إضافة إلى أنها منطقة نفطية ومحاولة إحلال مكان الدور الأوروبي بقيادة فرنسا .

وعليه تطرح الإشكالية التالية:

• ما هي محركات التوجه الأمريكي اتجاه المنطقة المغربية منذ بعد الحرب الباردة؟

وما هي مؤشرات التحول بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ؟

• وما هو ترتيب المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية ؟

• وكيف تعاطت الولايات المتحدة الأمريكية مع الدور و الوجود التاريخي الأوروبي (بزعامة فرنسا) في المنطقة المغربية ؟

و للإجابة على هذه الإشكاليات نفترض عدة فرضيات:

• أثر تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السلطة في رسم سلم الأولويات في المنطقة بعد الحرب الباردة والذي يتحرك بين تغليب الأهداف الاقتصادية وسيطرة الأجندات الأمنية.

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المنتصر في الحرب الباردة، ومن ثم لها تطلعات للهيمنة، والدور الكوني فإن سلوكاتها في النظام الدولي يمكن تفسيرها التدخل الشامل ومن

منطلق الأهمية الإستراتيجية و الاقتصادية و الأمنية في المنطقة المغربية.

- كلما زادت الأهمية الاقتصادية للأقطاب المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية علي المستوى الدولي كلما كثفت من تواجدها و استغلالها في هذه المناطق.



نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

بعد نهاية الحرب الباردة

(محدداتها، أهدافها، اتجاهاتها).

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: أبرز العوامل الداخلية.

المطلب الثاني: أثر العامل الخارجي.

المطلب الثالث: متغير البيئة السيكلوجية لصناع القرار.

المبحث الثاني: أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول : كلينتون والبعد الاقتصادي (الفترة الرئاسية للديمقراطيين).

المطلب الثاني: بوش الابن والأولوية الأمنية (فترة حكم الجمهوريين).



نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

@Ahmedyassin90

المبحث الأول العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مروراً على التناقضات الكبيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولاً إلى المسارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها ومصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضاً في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالانفتاح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أساساً على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات، وهكذا فإن العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساساً ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات وبيئة خارجية تعرف انخراطاً كبيراً للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى بيئة نفسية تتعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صانعي القرار في رسم واتخاذ وتنفيذ القرارات.

المطلب الأول أبرز العوامل الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية لعل أبرزها مكونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الدولة على إعمال مصادر القوة هذه في تحقيق مصالحها وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كأهم وسيلة لتجسيد مظاهر هذه القوة، وتشمل في الولايات المتحدة السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرأي العام ومراكز. (١)

الفكر والرأي ومختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى، ويمكن الإشارة هنا إلى أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح والتميز بالمشاركة هو من يتيح لمختلف تلك العناصر والمتغيرات لعب دور فعال في صياغة ورسم معالم السياسة الخارجية، هذا بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل وهذا بتدخل العديد من العوامل الأخرى كتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة.

١- الجهاز التنفيذي:

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ "ستيفن واين" المختص بشؤون الرئاسة عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما

(1) Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) , in: <http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frw yn.htm>

بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية».^(١)

يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950)، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول "والفر نورث" مستشار ريغان للأمن القومي: "إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية".^(٢)

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج. وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، وبمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره

(1) Stephen Wayne, loc.cit.

(١) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط. ١، ١٩٩٧)، ص ص ١٦٩-١٧١.

التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات المركزية "CIA" لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.

٢- الهيئة التشريعية :

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، ويتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية، وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر

للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين
أجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية
خاصة في تقديم المساعدات ورغم هذه الصلاحيات المتعددة فإن
صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة
في اتخاذ القرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس
فتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد
الحرب الأهلية لصالح الكونغرس وتعود بقوة بعد نهاية الحرب
العالمية الثانية

وبداية الخمسينات، وقد ساهم في هذا الرجوع ظروف
الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والوكالات المرتبطة
خاصة بالأمن القومي (مجلس الأمن القومي، وكالة المخابرات
المركزية، هيئة الأركان المشتركة).^(١)

٣- تأثير الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه
مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه
المصالح تعمل على التأثير على صنع القرار وذلك بالسعي إلى
توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الولايات المتحدة
أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات
والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل
والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع
فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة
متعددة الجنسيات والتي تمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة
كشركات الصناعة العسكرية والبتروولية الكبرى ذات النفوذ الواسع
في دوائر صنع القرار "نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن

(١) المكان نفسه، ص ص ٢٠٢-٢٠٦.

جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الاثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.

٤ - دور مراكز الفكر والرأي :

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية.

وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه "بيت سبيرغ" في 1910 ومؤسسة "هوفر" للحرب في 1919 الذي أنشأها الرئيس السابق "هربارت هوفر"، ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها 25% مستقل، والأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات⁽¹⁾، وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالمدافع والاستخبارات وذلك بناء على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي

(1) Richard Haass & Others, "U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002) ,p.11.

للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، وهي معفاة من الضريبة وتقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيع الكتب والإصدارات البحثية أو من تبرعات الشركات، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المراكز التابعة لها. أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحسب "ريتشارد هاس" فإنهم يخلقون تفكيراً جديداً حول السياسة الخارجية كما أنهم يزودون الكونغرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة، فقد طالب مثلاً معهد كارنيجي بإنشاء مجلس أمن اقتصادي في 1992 واستجابت إدارة كلينتون لهذا المطلب بإقامة مجلس الاقتصاد الوطني في نفس السنة ، وقد يلعبون دور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات وهكذا فإن هذه المراكز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صنع السياسة الخارجية فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، والسياسة^(١) الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا لمساندة أو الاعتراض على الخيارات الحكومية.

٥- أهمية الرأي العام الأمريكي:

يعبر الرأي العام عن آراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة ويبرز دوره أكثر بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي.

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت

(١) كريم القاضي: "مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/٠٢ في:

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML>

أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدرا هاما للمعلومات لصناع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية، وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فإن الاستقطاب الحزبي له مكانته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثيرا من عمليات صبر الآراء تركز على معرفة انتماءات الأفراد الحزبية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك استطلاعات لا تخص الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وقد ازدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشارك في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية بناء على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة.

(1) Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon, " Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy", p.48-51.in:
www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf

المطلب الثاني أثر العامل الخارجي

إن المحدد الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيره على عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات، ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي، وإذا كانت الدول الكبرى على مر التاريخ تفسر ازدياد نشاطها على المسرح الدولي بازدياد قوتها ومواردها الداخلية وبالتالي تسعى لتوسيع نفوذها والبحث عن مناطق لتصريف منتجاتها والاستفادة من موارد المناطق الأخرى تماشياً مع فارق القوة والمكانة بين الدول، إلا أن الولايات المتحدة تاريخياً لم تعرف انخراطاً وتدخلًا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية -اعتداء بيرل هاربر- بالرغم من تعاضم قوتها مع مرور الزمن.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها تلعب دوراً كبيراً لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جلياً خلال صراع الحرب الباردة^(١). ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح

أحادي القطبية بزعم الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة وهذا ما سهل لها لعب أدواراً متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيراً من البنية

(١) بدر عبد العاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة اليابان-إسرائيل"، السياسة الدولية، ع 153 (جويلية ٢٠٠٣)، ص ص ٨-١١.

الأحادية في اتجاه فرض سياساتها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الراضة للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية ومنها تنظيم القاعدة بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها حيث الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.

إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فلولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي -والذي أضحي يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية- تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها ١٧.٦ ٪، وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي، ويمكن سرد المثال التالي على أهمية المساندة الخارجية، بعد وقوع أحداث ٩/١١ جاء دعم حلف شمال الأطلسي بتصريح أمينه العام جورج روبرتسون^(١) الذي قال إن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء وبالتالي فالمجال مفتوح أمام الولايات المتحدة

(١) المكان نفسه.

لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف "مبدأ الدفاع الجماعي" وقد تجسد هذا الدعم عسكريا في استفادة إدارة بوش، وذلك بتسخير مجالات الدول الجوية وموانئها ومطاراتها للقوات الأمريكية وتوفير الحماية الأمنية لها في أوروبا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وذلك في حملتها على أفغانستان، أما سياسيا فقد تم استصدار قرار من مجلس الأمن "١٣٦٨-١٣٧٣" لإدانة الإرهاب وفوض مجلس الأمن الولايات المتحدة اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة.

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايدا الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، وإلى تعاظم دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى.

المطلب الثالث

متغير البيئة السيكلوجية لصناع القرار

يمكن الإشارة أنه في الحالة الأمريكية وبالرغم من تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة إلا أن المستشارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في التأثير على خيارات الرئيس ولذا فهذه الخيارات ترتبط في جزء منها بالجوانب النفسية للبيئة القرارية لمؤسسة الرئاسة ككل.

أولاً- بيل كلينتون (نمط المنفعل الايجابي) ^(١):

يعتبر "دافيد مارانيس" أن كلينتون ومنذ طفولته كان يميل إلى خداع عائلته في سلوكياته وعادة ما يلجأ إلى حجب الكثير من الصفات غير الملائمة والحقائق عما يحدث له، وهو يمتلك أفكاراً متناقضة وله قدرة عجيبة على الإنكار وهكذا يظهر تفاؤلاً دائماً تجاه الصعوبات وقدرة على التعافي من النكسات. لقد عاش كلينتون في ظل عائلة تميزت بالتصرفات والممارسات السيئة وتسيطر على تصرفات كلينتون الأنماط التكرارية، وتنتمي شخصية كلينتون إلى نمط المنفعل الايجابي حيث تتميز بالمسايرة والتعاون والحيوية لكنه ليس صاحب شخصية قوية ويتميز سلوكه دائماً بوجود مسحة تفاؤلية وهو من المفاوضين بشكل جيد ويحيط نفسه بالأصدقاء والمقربين والذين قد يكونون مصدر قلقه ومشاكله مثل فضح زوجته له، كما يتبع سلوك المقامرة حيث قام في حملته الانتخابية بتحويل الأموال، وقامر في حياته الزوجية من خلال علاقاته غير الأخلاقية مثل فضيحة "مونيكا لوينسكي" كما كانت لكلينتون العديد من الرغبات المتناقضة أحياناً والتي كان يهدف من وراء تحقيقها وضع مكانة له بين الرؤساء الأمريكيين الكبار فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية أراد دفع عملية السلام

(١) " التحليل النفسي لشخصية الرئيس كلينتون " ، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١٢

في: <http://www.mostakbaliat.com/link51.htm>

في الشرق الأوسط وإبقاء الحصار على العراق ومن جهة أخرى أعلن أن الولايات المتحدة لن تخوض في المستقبل إلا حروباً إنسانية ويرى بريجينسكي أن لدى كلينتون إيمان بالاحتمية التاريخية للعولمة، وهو إدراك ضروري لإعادة النظر في السياسة العالمية للولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي.^(١)

ثانياً- بوش الابن (نمط الفاعل السلبي) :

عمل بوش في الحرس الجوي الوطني واشتغل بالقطاع الخاص لمدة ١١ عاماً وكان حاكماً لولاية تكساس لفترتين من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١ ، يصنف بوش الابن من الرؤساء الأمريكيين الذين يمتلكون شخصية قوية لكن هذه الشخصية موجهة في كفاح قهري ويجد صعوبة في السيطرة على عواطفه وعدانيته ولذا فهو ينتمي إلى نمط الفاعل السلبي مثل ولسون، جونسون ونيكسون، ويحيط نفسه بشخصيات مميزة في كل المجالات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، ويتعالى عن التفاصيل ليركز على الصورة الكبرى كما يتميز بسهولة التأثر بمستشاريه وسهولة مماثلة في الانقلاب عنهم، كما يظهر اندفاعات غير مدروسة تجاه استراتيجيات خاطئة وله انحياز دائم للفريق المتطرف في إدارته بالإضافة إلى الرغبة المفرطة في التمتع بالمجد والجبروت الرئاسي مع عدم القدرة على تحمل الاحباطات ومواجهة الإخفاقات وهكذا يرتمي في أحضان فريقه، ويتبع السلوك الهروبي كما يقع بسهولة ضحية الإغراءات ويحاول دائماً الجمع بين الأهداف المتناقضة قبل أن يدخل بوش مجال الممارسة السياسية كان غير ملتزم في حياته الخاصة حيث كان منحرفاً وفارغ روحياً ولذا فقد كان سهل الانقياد إلى الاتجاهات العقائدية المتطرفة بتأثير من جلبوه إلى ممارسة العمل السياسي وقد تجلّى سيطرة الاتجاهات العقائدية على تفكير بوش الابن في اعتباره أن علم

(١) يوسف عبد اللطيف، "التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"، في:

<http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=%20%202116>

اللاهوت يعطيه قدرة خاصة على معرفة الشر، حيث وقبل
حضوره كل صباح إلى البيت الأبيض يخصص وقتاً لقراءة
الكتاب المقدس والتأمل فيه.^(١)

وقد أثر عليه هذا الميل إلى التدين وانعكس بشكل كبير
على شخصيته وظهر ذلك جلياً من خلال المفردات التي يختارها
في خطابه "الخير والشر، الحرب المقدسة.." والخطاب الرسالي
عموماً.

وهكذا يمكن القول أن عملية صنع السياسة الخارجية
الأمريكية تعتمد على مجموعة من المحددات، فطبيعة النظام
الرئاسي المتميز بالانفتاح الكبير والمشاركة الواسعة يتيح للعديد
من الفواعل والمتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات
السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية والاقتصادية
والعلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة
الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح
واتجاهات معينة بالإضافة إلى البيئة الدولية والقيود والفرص التي
تضعها وتمنحها لصانع القرار، وصولاً إلى نوع القيادة وفكرها
وثقافتها وإيديولوجيتها والمصالح التي تدافع عنها، وهكذا يمكن
القول إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يمر عبر تفاعل العديد
من المؤسسات والهيئات والأدوار المختلفة تشكل كلها عوامل
مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

(١) المكان نفسه.

المبحث الثاني أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية

إن صراع القطبين الأمريكي والسوفيتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان بسبب خوف كل منهما من اندفاع الآخر لملء فراغ القوة الحاصل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأقول القوتين السابقتين "فرنسا وبريطانيا"، حيث تميز هذا الصراع بهدف رئيسي للسياسة الأمريكية وهو احتواء الخطر والمد الشيوعي، ولتحقيق هذا الهدف وظفت الولايات المتحدة عدة وسائل كتقديم المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية للدول المتبينة للقيم الأمريكية، كما قامت بتدخلات مباشرة كالتدخل في فيتنام، أو غير مباشرة من خلال خوضها لحروب بالوكالة كدعم المجاهدين⁽¹⁾ الأفغان ضد التدخل السوفيتي، ومن جهة أخرى دخلت الولايات المتحدة في سباق تسلح محموم مع "السوفيت" لمنعهم من تحقيق أي تفوق استراتيجي فيما عرف بسياسة الردع النووي، وقد وصل هذا التنافس إلى مجال الفضاء بتكثيف البحوث والاستكشافات، هذا دون إغفال سياسة بناء ودعم الأحلاف المساندة للسياسة الأمريكية كحلف الأطلسي، وهكذا فالسياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة تأرجحت بين الاحتواء والردع، كما كثفت الجهود للترويج للديمقراطية دون استعمال لعنصر الإكراه وعموما كانت القوة العسكرية الأمريكية تستخدم للحفاظ على الوضع الراهن وليس لتعديله أو إدارة الأزمات لكن هذا لم يمنعها من التدخل في دول أو إدارة الأزمات لكن هذا لم يمنعها من التدخل في دول وقلب أنظمتها بحجة أنها معادية كغرينادا وبنما والدومينيكان ، وتماشيا مع هذا الوضع الجديد بعد الحرب الباردة المتميز بالأسبقية الأمريكية فقد بدأت تتغير أولويات السياسة الأمريكية، وسيتم التركيز في تحديد أهداف واتجاهات هذه السياسة على فترتي حكم

(1) James Dobbins, America's Role in Nation -Building : From Germany to Iraq, (Rand Published,2003).p. xiv.

كلينتون وبوش الابن باعتبارهما الأكثر زمنا "فترتين لكل منهما" ، لكن يمكن الإشارة إلى أن نهاية الحرب الباردة تزامنت مع الفترة الرئاسية لبوش الأب الذي جاء بفكرة النظام الدولي الجديد المرتكز أساسا على الزعامة الأمريكية وقيمها حيث وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠-١-١٩٩٠ دعا بوش الأب إلى ضرورة نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان، وهذا النداء تعبيراً عن دعم للقيم الأصلية للميثاق والتي تشجع الآمال باستقرار وسلام أكبر وعالم أكثر ازدهارا.

المطلب الأول

كلينتون والبعد الاقتصادي (الفترة الرئاسية للديمقراطيين)

إن وصول الديمقراطيين إلى الرئاسة في ١٩٩٢ ممثلين بالرئيس كلينتون جاء في ظل تفوق تام للولايات المتحدة على الساحة العالمية، ووضع يخول لها هامش واسع من المناورة لتحقيق أهدافها، وقد عمل كلينتون خلال عهده على إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي ويأتي تصريح أنتوني ليك مستشار الأمن القومي في ١٩٩٣ ليدعم هذا الاتجاه: «خلال الحرب الباردة احتوينا تهديدا عالميا لديمقراطيات السوق والآن يجب أن نعمل لتوسيع مداها».

وهكذا بدأت حكومة كلينتون تلعب دور التاجر المروج للشركات الكبرى^(١) فقد جاء كلينتون بشعار "إنه الاقتصاد يا غبي". لذا قام بربط الأمن القومي للولايات المتحدة بالأمن الاقتصادي وذلك من خلال تركيزه على أن الليبرالية الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنموذج الديمقراطي وهكذا عمل على دعم الدول

(١) خالد عبدالله ، "البنية السياسية الأمريكية و دورها في صنع القرار"، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١٢ في:

الملتزمة بهذا الاتجاه : «إن استراتيجية أمننا الوطني تتأسس على توسيع مجتمع ديمقراطيات السوق للحد من سلسلة التهديدات المؤثرة على وطننا وعلى حلفائنا وعلى مصالحنا، كلما فرض أكثر التحرير السياسي والاقتصادي في العالم خاصة في الدول ذات الأهمية لاستراتيجياتنا كلما كان وطننا أكثر أمنا وشعبنا أكثر ازدهار»^(١)

ونلاحظ من هذا التزام كلينتون بحل القضايا الخارجية كأحد أولويات سياسته ونشر القيم الأمريكية عبر العالم، وتجسد هذا في التدخلات التي أخذت طابعا إنسانيا، فإذا كانت الولايات المتحدة فشلت في الصومال دون تحقيق المطلوب فإن التدخل في البوسنة -من دون تفويض مجلس الأمن- كان ناجحا ولو أنه تأخر، وتم وقف التطهير العرقي ضد مسلمي البوسنة ودمقرطة البوسنة وخلق حالة عرقية متعددة، كما هدف التدخل في كوسوفو بعد وقف الحرب إلى تأسيس حكومة أكثر ديمقراطية وبناء اقتصاد قوي.

إن التدخلات التي قامت الولايات المتحدة والتي أخذت طابع إنسانيا في عمومها كانت تحركها خلفية لدى كلينتون وهي أن دعم الاستقرار الدولي يعمل على تعزيز اقتصاد عالمي منتج ومفتوح وهذا يلعب دورا كبيرا في ازدهار اقتصاد عالمي منتج ومفتوح وهذا يلعب دورا كبيرا في ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة نظرا للتواجد الكبير للشركات الأمريكية في الاقتصاد العالمي.

وعموما إن الحكومة الأمريكية في عهد كلينتون أعطت أهمية للتحالفات والبحث عن التوافق الدولي كما خاضت حروبها وتدخلاتها عن بعد وتجنبت توريط القوات الأمريكية على

(٢) مقطع من وثيقة استراتيجية الأمن القومي ٩٤-١٩٩٦، في:

"Pratiques et évolution de la politique étrangère: 1991-2004, un Nouvel Ordre Mondial ?", in

<http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa6.ht>

الأرض، واحتفظت بسياسة الاحتواء لكن ضد الدول المارقة "إيران، العراق، كوريا الشمالية" لمنع الانتشار النووي . وإذا كان كلينتون أعلن عن خطط بناء موقع راداري يدعم نشر نظام الدرع الصاروخي ووافق على عدم التجديد لبطرس غالي ورفض معاهدة نزع الألغام، فإن الكونغرس الجمهوري في عهده الثانية كان وراء العديد من السياسات والمواقف كرفض تسديد حصة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة وقانون تحرير العراق وغيرها من القرارات، ولذا فكلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري ومع ذلك نجح في الكثير من الأولويات خاصة الاقتصادية منها، حيث تحسن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة والعالم وازدهرت التجارة وتحركت الاستثمارات الدولية، كما وقعت الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة مع دول أمريكا الشمالية ومن بين أهم عوامل التفوق الاقتصادي الأمريكي هو التركيز على التفوق التكنولوجي والمعلوماتي حيث يقول "دافيد روثكوب" وهو أحد مقربي "كلينتون":

« يتعين أن يكون الهدف المركزي لسياسة كلينتون الخارجية في عصر الإعلام هو تحقيق الفوز في معركة تدفق المعلومات على النطاق العالمي».^(١)

المطلب الثاني

بوش الابن والأولوية الأمنية (فترة حكم الجمهوريين)

(١) ولد اباه السيد ،اتجاهات العولمة: اشكالية الألفية الجديدة،(الدار البيضاء:المركز

الثقافي العربي، ط.١، 2001)، ص.١١.

لقد وصل بوش الابن إلى الحكم سنة ٢٠٠٠ بعد انتخابات مثيرة للجدل حيث تأخر فرز أصوات ولاية فلوريدا، ومنذ توليه الرئاسة عمل على إحاطة نفسه بإدارة ينتمي أغلب أعضائها إلى المحافظين الجدد، حيث كان لهؤلاء المستشارين والمقربين دور كبير في التأثير على الأولويات والاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك على تباين أهدافهم وخلفياتهم وتوجهاتهم. وباعتبار الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم - وكذا التدخل الكبير الذي أضحت تنتهجه تجاه القضايا الدولية- فمن الطبيعي أن ترتفع معها المخاوف الأمنية المصاحبة لوزنها ودورها العالمي يقول باركنسون: « يزيد إحساس أمة بعدم الأمن تزايدا مباشرا مع زيادة قوتها »^(١)

وقد تعزز أكثر هذا الاعتقاد مع أحداث ٩/١١، حيث وبعد سنة من تولي بوش الرئاسة وقعت هذه الأحداث والتي كان لها أثر في السياسة الأمريكية ولذا فسنركز على الأهداف التي جاءت بها الإدارة الجمهورية قبل الأحداث ونحاول أن نستنتج مدى التغير أو التطور الذي عرفته هذه السياسة في مواجهتها للتحديات الأمنية الجديدة.

١ - قبل أحداث ٩-١١-٢٠٠١ :

لقد بدت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن متأثرة بشكل كبير بما جاء به مشروع القرن الأمريكي الجديد*، حيث ركزت مبادئه على إبقاء تفوق الولايات المتحدة وذلك بمنع ارتفاع أي قوة عظمى منافسة، كما على الولايات المتحدة استغلال الفرصة الفريدة في تمتعها بكل عناصر القوة لتجسيد ذلك، وحسب هذا التقرير فإنه على الولايات المتحدة إعادة بناء دفاعاتها لتحقيق مهمة حماية الوطن وتأدية واجبات الشرطي لتشكيل بيئة أمنية في

(١) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، (ترجمة: محمود نافع، القاهرة: مكتبة الانجلو

مصرية، ط.١، ١٩٨٢)، ص. 112.

المناطق الحرجة والعمل على احتفاظها بالهيمنة العسكرية لعقود قادمة وذلك باستغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية وإبقاء التفوق الاستراتيجي النووي.^(١) وقد اتضح التأثير المذكور بهذه المبادئ في برنامج الإدارة الجمهورية لسنة ٢٠٠٠ في الدراسة المنشورة لكوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي سابقا ووزيرة الخارجية حاليا حيث أكدت على أن مرجعية المصلحة القومية الأمريكية أساس لأي إستراتيجية، كما ركزت على ضرورة بناء قوة عسكرية أمريكية مؤهلة لضمان استمرار التفوق الأمريكي والحسم مع الأنظمة المارقة والعمل على دعم النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي في العالم، وبناء علاقات قوية مع حلفاء أمريكا، وهكذا يمكن القول إن أهم الأهداف التي رسمها بوش عند وصوله إلى السلطة تتلخص فيما يلي:

* على خلفية انتقاده للإدارة السابقة في كونها لم تعط الأولوية للقوات المسلحة، فقد عمل بوش على إعادة تنظيم وهيكلية وتحديث القوات الأمريكية، وتحسين أدائها وتفوقها في كل المجالات وجعلها قادرة على الضرب بقوة مع تقليل الخسائر والانسحاب السريع.

* عمل على المضي بخطوات جادة وسريعة لبناء مشروع الدرع الصاروخي لمواجهة انتشار الصواريخ بعيدة المدى لدى الدول المارقة .

* أكد على أن العمل بمرجعية المصلحة القومية يقتضي أن يكون التدخل الأمريكي في المناطق التي تشكل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية فقط، كتلك المناطق التي تحتوي محزونات طاقوية هامة وهذا بانتقاده لكلينتون في تغليبهِ للبعد الإنساني .

(١) ولد أباه السيد، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١-الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. ١، ٢٠٠٤) ص ص ٣٩، ٣٨.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف فالإستراتيجية الأمريكية لاتهمل مضمونها القيمي الذي يسعى دائما إلى نشر القيم الأمريكية وحمايتها عبر العالم كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية السوق وربط تقديم المساعدات الخارجية بمدى التقدم في تحقيق هذه المبادئ^(١).

وإذا كانت هذه أهم الأهداف التي جاءت بها الإدارة الجمهورية فهل تغيرت الأولويات مع تعرض الولايات المتحدة لأحداث سبتمبر ٢٠٠١؟.

٢- بعد أحداث ١١ سبتمبر :

لقد شكلت الأحداث صدمة كبيرة للأمريكيين على المستويين الرسمي والشعبي وأبانت عن عجز في السياسات والنظم الأمنية المنتهجة داخليا وخارجيا، ولذا فقد عدلت هذه الأحداث مدركات مصادر التهديد لدى صانع القرار الأمريكي وأضحى "الإرهاب الدولي" الذي يقوده تنظيم القاعدة هو التحدي الأبرز لأمن الولايات المتحدة، وقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢ وأعطت تعريفا للأمن القومي الأمريكي وربطت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مع إمكانية أن تصل الأنظمة المارقة إلى مثل هذه الأسلحة أي تقاطع الراديكالية مع التقنية، والخوف الأكبر من إمكانية أن تساعد هذه الأنظمة الإرهابيين للحصول واستعمال هذه الأسلحة، ولذا فالهدف الرئيسي هو محاربة الإرهاب ومنع انتشار هذه الأسلحة وعزل وإضعاف الدول الرافضة لهذه الالتزامات، وحسب بوش فإن الولايات المتحدة لن تسمح لأعدائها الجدد توجيه ضربة إليها أو لحلفائها مشابهة لضربة سبتمبر وإستراتيجية واشنطن هو إطلاق ضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين، ويدعم هذا الاتجاه "فوكوياما" حيث يؤكد على أن استعمال القوة الوقائي ضد

(١) ولد أباه السيد، مرجع سابق، ص 40.

الإرهابيين أداة ضرورية لاحتواء حركة التمرد العالمية ، كما يتعين على الولايات المتحدة ضمان الاشتراك في العبء مع حلفائها وتفادي التكاليف في مراقبتها الأحادية للعالم مع ممارسة رقابة مطلقة على تسيير الأزمات حيث إشراك الحلفاء لا يعني تدخلهم المباشر في القرارات العملية، إذ يحتفظ البيت الأبيض والبنتاغون باليد العليا في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات، كما يجب أن تظهر الولايات المتحدة في وسائل الإعلام دائما على أنها ضامن القيادة. وإذا كانت هذه الأهداف على المستوى الخارجي فإن الوضع الداخلي عرف عقب الأحداث عدة تطورات كإنشاء مكتب للأمن في ٢٠-١١-٢٠٠١ تابع للبيت الأبيض هدفه الرئيس مكافحة الإرهاب، حيث تم استصدار قوانين وتشريعات تصب في هذا الاتجاه، كما عملت الولايات المتحدة على تشديد إجراءات المراقبة على الوافدين إليها خاصة من العرب والمسلمين، والتنصت على المكالمات والاعتقالات الواسعة في صفوف المشتبه بهم وقد تجسدت هذه الأهداف بشكل عملي وأوضح في توجهات وتدخلات الولايات المتحدة خارجيا مباشرة بعد وقوع الأحداث^(١).

ومما نستنتجه هو أن الأولويات الأمنية التي ميزت ولحد الآن السياسة الأمريكية في ظل حكم الإدارة الجمهورية لم تتغير بعد أحداث ١١/٩ بل تدعمت أكثر وزادت الرغبة في الإسراع بتحقيقها باستعمال مختلف الوسائل سواء في محاربة الإرهاب أو الدول المارقة، ويمكن القول أنه وبالرغم من التركيز على الجانب العسكري في الإستراتيجية الأمنية إلا أنه لا يمكن إغفال ربط الأمن القومي الأمريكي بالأمن الاقتصادي، في محاولة استغلال التفوق وفائض القوة العسكرية والتقنية للتحكم في الدورة الاقتصادية العالمية وخاصة محركها الرئيسي وهو النفط حيث استهدفت التدخلات الخارجية السيطرة على مصادر الطاقة إنتاجا وتسويقا وتسعيرا والعمل على إبقاء الدولار كعملة للتبادل.

(١) ولد اباه السيد، مرجع سابق، ص 40 .

الفصل الثاني أهداف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: بعض الإسهامات النظرية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية.

المبحث الثاني : عناصر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي (الطاقة).

المطلب الثاني: على المستوى الأمنية (مكافحة الإرهاب).

المطلب الثالث: على المستوى السياسي (تصدير الديمقراطية).

المبحث الثالث : نماذج لسياسات وعلاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الجزائرية (المجال الأمني والعسكري).

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية المغربية (التبادل الاقتصادي).



نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

@Ahmedyassin90

المبحث الأول

نظرة تاريخية على السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية

وسيدأ المبحث بإعطاء الجهود التنظيرية التي ظهرت ونشطت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وسيكون التركيز على نظريتين تمثل الأولى وجهة النظر الغربية ورؤيتها لأسس التطوير في العالم الثالث بشكل عام، وهي ممثلة خاصة بالولايات المتحدة "نظرية التحديث"، أما النظرية الثانية فهي تمثل وجهة نظر دول الجنوب ممثلة في مقترب التبعية ومحاولته تفسير أسباب التخلف والتأخر التي عانت وتعاني منها شعوب العالم الثالث، وما يميز هاتين النظريتين أن كلاهما اهتم بدراسة عوامل التخلف والتنمية.

المطلب الأول

بعض الإسهامات النظرية لما بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً: نظرية التحديث:

يعبر الطور التحديثي على المرحلة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية والتي، ارتبطت بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى والتدخل الدولي للرأسمالية^(١) وقد ظهرت نظرية التحديث في أواخر الخمسينات وبداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نظرية اقتصادية اجتماعية تبرز الدور الايجابي الذي لعبه العالم الغربي المتطور في عصرنة وتسهيل النمو المستمر في العالم المتخلف، حيث أن هذه المجتمعات المتخلفة تحتاج بقوة إلى تقليد ومحاكاة الدول المتطورة، كما

(١) نصر محمد عار ف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-

المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 2002)،

ص. 291.

ركزت في بداياتها على دور وسائل الإعلام في تقليد المجتمعات الحديثة ، ووضعت هذه النظرية اللائمة في تخلف تلك الدول على وضعها غير الكافي للتحديث على مختلف المستويات، ويعتبر "هنتغتون" من أشهر رواد هذه النظرية، فقد حاول حصر أهم المشاكل التي تعترض عملية التطوير في هذه الدول حيث أكد أن الأطر الثقافية والتنظيمية والمؤسسية للدول الفقيرة تعتبر عقبة في محاولات إحداث التنمية والتحول نحو الديمقراطية، كما أن ضعف شركات هذه الدول وعدم قدرتها على منافسة شركات الدول الكبرى - المتطورة والمتوفرة على الرأسمال الكافي والتقنيات الحديثة للتصنيع- زاد من تعميق الفجوة بين هذه الاقتصاديات، وهكذا فالدول المتخلفة تحتاج إلى رأس مال كبير وقدرات تكنولوجية عالية التطور بالإضافة إلى قيم اجتماعية حديثة، واعتبر روستو أن التطور^(١) الاقتصادي يؤثر بدوره على التطور السياسي للمجتمع، ولذا فالمدخل لعملية التنمية في هذه الدول يركز على أربعة عناصر (استدانة، استيراد، تقليد، ترشيد) كما أن الحصول على الاستثمارات شرط ضروري في هذه العملية حيث على الدول الفقيرة فتح أسواقها لدخول الشركات الكبرى معتمدة في ذلك على اليد العاملة الرخيصة والموارد الضخمة المتوفرة.

وقد اعتمدت التنمية الاقتصادية لفترتي الستينيات والسبعينيات على الترويج للإعلام الجماهيري وعوامل الإبداع التقنية والاجتماعية الضرورية لعملية التحديث مستغلة الإعلام في التطوير الثقافي ودعم^(٢) الديمقراطية، كما أن فترة الثمانينات وبداية التسعينات عرفت تطورات كبيرة خاصة في مجال

(١) فارس ايغو "الديمقراطية والتنمية"، متحصل عليه يوم ١٠/٠٤/٢٠٠٩ في:

<http://www.arrace.com/modules.php?name=News&file=article&sid=8168-->><HTML

(١) المكان نفسه.

المعلومات والاتصالات والتي عملت على الترويج لقيم الحداثة والتطوير ومخاطبة الأفراد، حيث يسميها كل من "جيفري الكسندر، وادوارد ناريمان" بالحدثة الجديدة التي اعتمدت على الديمقراطية وتطوير الاقتصاد الحر، وأصبح معها الفرد هو محور العملية التحديثية، كما أن العلم هو القوة الدافعة الكبرى مع مراعاة القيم والعادات والدين، في حين أن معيار نجاح مسار التحديث هو رفاهية وتطور الشعب مع الاعتراف أن التحديث ليس خطأ مستمرا حيث قد يكون له أزمات ارتدادية.

وعلى المستوى العملي فإن مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية اقتضى تقوية الرأسمالية الدولية ضد تهديدات الاشتراكية، ونتيجة لذلك تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات خاصة في أمريكا اللاتينية لتعديل سياسات اقتصادية وتسهيل صعود وانحيار حكومات حيث جادل بعض المنظرين أن هذه التدخلات تسعى لدعم التنمية في المنطقة. وعلى الرغم من بعض القبول الذي لاقتته هذه النظرية خاصة في فترة ظهورها وبروز بعض النجاحات التحديثية النسبية في بعض الدول كالبرازيل مثلاً، إلا أن تركيزها الكبير على الجوانب الاقتصادية وإهمالها لخصوصيات الدول والعوامل الخارجية كان أهم مداخل النقد الذي واجهته.

ثانيا : مقترب التبعية:

تعرف الموسوعة السياسية التبعية على أنها نظام سياسي اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها

وفي المجتمع الدولي^(١). وقد ظهر مقترب التبعية في إطار محاولات اقتصاديي دول العالم الثالث البحث عن رؤية جديدة للتخلف وتفسيرات مختلفة لعملية التنمية مع أواخر الستينات وهذا كرد فعل وحالة عدم الرضا على التفسيرات التي جاء بها المنظور التحديثي، ويعتبر " بريبيش " brebisich أول من طرح مفهوم المركز المحيط سنة 1949 قاصدا تحديد طرفي العلاقة في التنمية الدولية والتي هي تكاملية ولكن ليس في صالح البلدان النامية حيث الطبقة الرأسمالية في المركز حيوية بينما نشأت نظيرتها في المحيط في ظل السيطرة الاستعمارية وهكذا ظلت ترى في تبعيتها للاستعمار مصدر ديمومتها وتطورها. ويحدد مراد عبد الفتاح دول المركز بالولايات المتحدة ودول أوروبا المنتصرة في الحرب العالمية الثانية عدا الاتحاد السوفياتي أما دول الأطراف فهي دول العالم الثالث ويعتبر فرناندو كاردوسو أحد منظريها حيث أطلق تحذيرا من أن دول المركز الغنية تقوم بنهب ثروات العالم المتخلف وتقمع أي محاولات للتطوير والتنمية إذا كان ذلك لا يتناسب مع مصالحها.^(٢)

المطلب الثاني

تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية

لقد بدأت واشنطن تدرك الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث وفر هذا الفضاء القواعد المثلى للجبهة الجنوبية في ساحة القتال، بعد أن تحالفت إسبانيا فرانكو مع النازية والفاشية، وازدادت صعوبة الجبهة الشرقية - الاتحاد السوفيتي سابقا -، ويمكن القول أن الاهتمام الأمريكي الحقيقي بالمغرب العربي مرده مجموعة من العوامل عبر مراحل .

(١) عبد الوهاب الكيلالي وآخرون: الموسوعة السياسية ، مجلد 1 ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٧٩)، ص. 68.

(٢) مراد عبد الفتاح، موسوعة مصطلحات العولمة والأقلية، ص 383، 384.

عوامل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية:

خلال حقبة الحرب الباردة:

الأول: يتمثل في التغلغل السوفيتي في إفريقيا في الستينات والسبعينات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين وتحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد .

الثاني: قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى صعيد العالم الثالث- حركة عدم الانحياز-، و على مستوى منظمة أوبك، مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعاون السياسي والعسكري الجزائري والليبي- السوفيتي المقلق..

الثالث: العداء الأمريكي الهستيري لليبيا بدورها في المحيطين الإقليميين العربي والإفريقي، و رعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية واليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة "راعية للإرهاب" وضمن "محور الشر" (١).

الرابع: العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة "سلام شامل" مع إسرائيل، وقد كرس هذا التوجه بعد نجاح المغرب في إقناع مصر بالذهاب إلى كامب ديفيد، وازداد مع عزل دور مصر العربي وانتقال مقر الجامعة العربية إلى

(١) مراد شحماط: "المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية" في:

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=8567

تونس، مما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي- الإسرائيلي .

كانت هذه بإيجاز مجمل العوامل التي جذبت الانتباه والاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية خلال حقبة الحرب الباردة، غير أن انتهاء الحرب الباردة، دفع واشنطن لتجاوز التقسيم القديم لمناطق النفوذ، والذي بموجبه كان المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسي، بل أكثر من ذلك أنتقل إلى مرحلة التسابق مع حلفائها في المنطقة، لكسب موقع هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة، وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الإستراتيجي الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم، قد ظهرت في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٠٢ أوت ١٩٩٠، قبل أن تواصل إدارة الرئيس كلينتون انتهاجه بعد ذلك، و مع ذلك فإن منطقة المغرب العربي ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة جد ثانوية في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية، هذا الطرح يؤكدته تقرير حول "أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" الذي نشرته وزارة الخارجية في بداية التسعينات، حيث لم يشر إلى منطقة المغرب العربي إلا من خلال الإشارة إلى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا سنة ١٩٨٦، نزاع الصحراء الغربية قمة بيريز- الحسن الثاني عام ١٩٨٦، وما عدا ذلك لم يُشر التقرير إلى المنطقة المغاربية كم منطقة إستراتيجية، على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريتشارد باركر- Richard parker-، الذي يؤكد أن الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات، باستثناء ليبيا فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين، وتحولهم من مناطق البؤر النشطة مثل الشرق الأوسط وجنوب أمريكا، حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أزمة .

وكمؤشر على ذلك أن أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية يشكلون أقل من واحد على عشرة من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط أو جمعية الدراسات الإفريقية، فاهتمام واشنطن بمنطقة المغرب العربي ظل متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في " شمال إفريقيا والشرق الأوسط " في بداية التسعينات، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع ٢٠٠٤، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق أوسطية موسعة، تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا. ^(١)

بعد الحرب الباردة: برزت عدة عوامل إقليمية ودولية، ساهمت في ترقية الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أهمها : الأزمة الجزائرية وتداعياتها، حيث أن الولايات المتحدة في البداية كانت متأثرة بالرؤى الفرنسية، لكن ذلك لم يمنع الرئيس بوش الأب من التصريح بأن بلاده سوف تتعامل مع القوى التي سيفرضها الصندوق، وقد تقربت الولايات المتحدة من أنور هدام- قيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية لرسم معالم مستقبل العلاقات في حال فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما كانت الدراسات الإستشراافية تتنبأ به.

لكن بعد تدخل الجيش ووقف المسار الانتخابي وقعت الإدارة الأمريكية في حرج لسببين:

أ - دعم فرنسي لا مشروط للمؤسسة العسكرية الجزائرية حفاظا على مصالحها المتشعبة مع الجزائر .

ب- تخوفها من قيام دولة إسلامية على شاكلة إيران لأنها ستؤثر على منطقة المغرب العربي ككل، مع إمكانية التحالف مع

(١) المكان نفسه.

مصر، السودان، إيران، وهو الشيء الذي يؤدي إلى القضاء على الأنظمة العربية القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الغرب في الوطن العربي، أضف إلى ذلك أن الجزائر هي ثاني قوة عسكرية في شمال إفريقيا بعد مصر، خاصة بعد ما راج حول برنامجها للتسلح النووي، وهو ما زاد من قلق واشنطن على مصالحها في المتوسط، المتمثلة أساسا في مرور ناقلات النفط من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق.

أضف إلى ذلك مسألة النفط الجزائري والليبي، وهنا برز الخلاف الفرنسي الأمريكي بشأن الأزمة الجزائرية، ففي حين تبنت فرنسا الحل الإستثنائي، ودافعت عنه باستماتة حكومة "الان جوبي" مالت الولايات المتحدة إلى الحل السلمي المرتكز على الحوار، وساندت بيان "سانت إيجيديو"، لتدعم طرحها بإمكانية قيام حوار سلمي مع الأطراف الإسلامية المعتدلة.

- قضية الصحراء الغربية : فقد استغلت الولايات المتحدة ملف النزاع المغربي- الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية، لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة، والتي ظلت فرنسا ولفترة طويلة تدير لعبة الخلافات المغربية الجزائرية في هذه القضية، ومما ساعدها في ذلك، بقاء مسألة النزاع على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، والتي ترتبط بسياسة فرنسا شديد الارتباط، لكن بعد اعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية وانسحاب المغرب منها احتجاجا على ذلك، تسارعت الظروف لنقل الملف 'تحت الإشراف الأمريكي المباشر- نقل الملف إلى الأمم المتحدة- بعد تدرجه من مخطط التسوية الأممية إلى إدارة عمليات المينورسو) إلى "اتفاق هيوستن" سنة ١٩٩٧، وإمساك جيمس بيكر بالملف

(١) عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الإستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي"، في إدmond- غريب وآخرين ، الوطن العربي في السياسة الأمريكية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. ٢، ٢٠٠٤)، ص.٧٣.

إمساكا كاملا، وعملت الولايات المتحدة ما عملته فرنسا سابقا، حيث أنها لم تساند طرف علنا على حساب الآخر، بل نجحت في استدراج المغرب والجزائر إلى شد الانتباه إليها و التنافس على تقديم التنازلات لها طمعا في كسب انحيازها، مما يعني حصولها على موطن قدم في المنطقة، دون التفريط في الغاز والنفط الجزائري ولا في الدور الإقليمي المغربي في إفريقيا والشرق الأوسط.

- الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي، وعلاقات نخبتها الحاكمة بالإدارة الأمريكية:

وهي عوامل لا يمكن من خلالها فقط أن نفسر الهرولة التونسية والمغربية والموريتانية للتطبيع مع إسرائيل، ومجارة أساليب الإدارة الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي، إلا إذا أضفنا لها الضغط أو بعبارة أخرى الابتزاز الذي يتعرض له المغرب بخصوص القضية الصحراوية، وحاجة تونس إلى المزيد من التأييد إزاء سياستها المتشددة، والموصوفة بالبوليسية داخليا خاصة تجاه رموز التيار الإسلامي، والتطبيع الكامل مع موريتانيا التي همشها النظام الإقليمي العربي، وأنهكها الفقر وقلة الموارد^(١)، وهي عوامل يمكن وصفها بالمكرسة للاختراق الأمريكي، ثم بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة، بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل، مما أدى إلى فشلها، لذلك جاءت مبادرة إيزنستات، والتي كان كان تسويقها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية، فكانت البداية بتونس في ١٦ / ٠٦ / ١٩٩٨، ثم المغرب فالجزائر في ٠٨ / ١٢ / ١٩٩٨.

(١) المكان نفسه.

وقد استتنت ليبيا في تلك الفترة لكون العلاقات الليبية الأمريكية والغربية عامة لم تكن قد شهدت انفراجا بعد، وإن ظل انضمامها أمرا واردا، خاصة مع ضغط أصحاب الشركات الأمريكية الاستثمارية والنفطية الكبرى للاستثمار في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر أحد أقطاب السوق النفطي في القارة

وظل التحاق موريتانيا بالمبادرة مرهونا بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها ، إذ كان إيزنستات يعتقد أن إدماج هذا البلد، سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح المبادرة، وهنا تبرز خلفية الفاعلية الاقتصادية في الابتزاز والضغط على موريتانيا في اتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل، وهو ما تم بالفعل سنة ١٩٩٩، وسوف نعود لمبادرة إيزنستات بالتفصيل في المطلب الثالث من هذا المبحث .

-الأصولية الإسلامية و خطر الإرهاب: لقد أصبح المد

الإسلامي عالميا يشمل معظم العالم الإسلامي من المغرب والجزائر وحتى اندونيسيا في أقصى الشرق، فقد أدت الأحداث التي وقعت في كوسوفو، البوسنة والهرسك، الجزائر، إلى تعزيز المكانة الواسعة للدين الإسلامي في السياسة، فقد شككت الصحوة الإسلامية تحديا لكل الإيديولوجيات العلمانية وحكومات الدول الإسلامية، فالأصولية الإسلامية كما ترى وجهة النظر الأمريكية قد صيغت في مقولات أخلاقية وأخرى سياسية مقابلة لها، تعبر عن العاطفة الشعبية والإيمان بطريقة لم تستطع أية إيديولوجية قومية أو إستراتيجية التعبير عنها حتى الآن، فعاد الإسلام السياسي مرة أخرى كقوة مهيمنة على الساحة الإقليمية . فانزلقت الجزائر إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، عقب توقيف وإلغاء المسار الانتخابي والذي فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وانطلق مسلسل من العنف شمل مختلف شرائح المجتمع بدون استثناء، فعانت الجزائر من عزلة دولية وضغوط من أجل الحوار مع المسلحين إلا أنها كانت ترفض

ذلك رفضاً قاطعاً، وكانت تحاول التحذير من الخطر الإرهابي وكانت السباقة إلى النداء ضمن هيئة الأمم المتحدة إلى إبرام معاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٣.
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واستهداف الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ما سماه "الحرب العادلة ضد الإرهاب" تغير شكل الخطاب الأمريكي تجاه دول المغرب العربي التي أصبحت محل اهتمام مُتزايد في واشنطن، وفي مقابل ذلك سارعت الدول المغاربية إلى إعلان تأييدها للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها، وقد رحبت هذه الأخيرة بمجهودات الجزائر لمواجهة هذه الظاهرة الدولية الخطيرة، وأثنت على مساهمتها الفعالة في إيقاف إرهابيين دوليين على الحدود خاصة الجنوبية، وبرزت العديد من معالم التعاون الأمني بين الولايات المتحدة و دول المنطقة، فكان اهتمام دول الاتحاد المغاربي بالزيارة الأخيرة لنائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وليام بيرنز إلى المنطقة، وسبب هذا الاهتمام هو الرغبة في الوصول إلى أعلى درجات التفاهم مع الإدارة الأمريكية^(١).

وفي نفس الوقت، أبدى بيرنز اهتماماً "متوازناً" بكل دول المنطقة مع منح شعور بالراحة لدى كل طرف، يفهم منه، حقا أو باطلا، أنه أقرب من غيره للولايات المتحدة.

ثم جاءت الجولة المغاربية بالتناوب: لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي مولر يومي ٦ و ٧ فيفري ٢٠٠٦ أولاً، ثم لوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفليد، ما بين ١١ و ١٣ فيفري ٢٠٠٦ ثانياً، لتؤكد أن واشنطن تضع المسائل الأمنية والعسكرية

(١) "الإستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي" متحصل عليه يوم ١١/٠٤/٢٠٠٩ في:
<http://www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=50610>

على رأس الأولويات في هذه المرحلة، قبل الملفات السياسية ومن ضمنها الإصلاحات التي كان محور "منتدى المستقبل" الذي استضافت الرباط حلقاته الأولى أواخر سنة ٢٠٠٤ في حضور عدد كبير من وزراء الخارجية الغربيين والعرب. غير أن دعوات الإصلاح والتغيير خفت بوضوح في الفترة الماضية في مقابل ارتفاع وتيرة التنسيق الإستخباراتي والعسكري.

ويرى المحللون المتابعون للشؤون المغاربية أن محادثات رامسفيلد مع الزعماء المغاربة وكبار القادة العسكريين، لم تتطرق إلى المشكلة المستعصية في المغرب العربي ألا وهي قضية الصحراء^(١) الغربية، بل تركزت على قضايا الأمن الإقليمي وتطوير التعاون العسكري بين المغرب العربي والولايات المتحدة، وكذلك مع الحلف الأطلسي، في إطار ما بات يُعرف بـ "الحوار المتوسطي".

والذين يراقبون التحرك الأمريكي نحو الشمال الأفريقي يستحضرون معطيات بالغة الدلالات، منها أنه في وقت لم يكن أحد يفكر في إمكان التدخل الأميركي في العراق أبرم المغرب والولايات المتحدة اتفاقاً عسكرياً يسمح للقوات الأمريكية بالتوقف في القواعد المغربية والتزود بالوقود في حال تعرض منطقة الخليج إلى مخاطر. وأهمية الاتفاق الذي يعكس جانباً من الإستراتيجية الأمريكية البعيدة المدى أنه أبرم في مطلع الثمانينيات.^(٢)

والحال أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أمريكا والجزائر بقيت متطورة وزادت قيمتها في فترة الحرب الباردة، إلى درجة انقلبت فيها معادلة التحالفات. فالمغرب الحليف التقليدي

(١) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التآجيل دراسة تاريخية وسياسية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب، ٢٠٠٦)، ص ٤٠-٤٣.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٤٤.

لواشنطن أقام كذلك علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي سابقاً ضمن ما يعرف بصفقة القرن التي تضمنت توريد الفوسفات المغربي من جهة، والإبقاء على التحالف السياسي مع أمريكا من جهة ثانية، ولم يحدث في ضوء تطورات نزاع الصحراء أن أبدت الولايات المتحدة اهتماماً بتسريع عمله إلا في الآونة الأخيرة، مستفيدة في ذلك من حشد التحالفات وإبرام الاتفاقات.

ورغم تداول معلومات حول استبعاد فرضية البحث في نزاع الصحراء خلال جولة رامسفيلد إلى كل من الجزائر والمغرب، فإنه أعلن أخيراً عن تمنيات أمريكية بإفادة المغرب والجزائر معاً من عودة الاستقرار إلى المنطقة، ما يكشف أن لدى الإدارة الأميركية تصوراً حول مضمون التسوية قد تطرحها في الوقت الملائم في حال إخفاق مساعي الأمم المتحدة، ما يعني بحسب أوساط مراقبة أن حل نزاع الصحراء رهن تطورات من نوع آخر تكمن في الربط الأمريكي بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر مفهوم سلام الشرق الأوسط والإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي.

المبحث الثاني عناصر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية

المطلب الأول على المستوى الاقتصادي (الطاقة)

لقد أضحي العامل الاقتصادي من المداخل الرئيسية لفهم وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية المنطقة المغاربية، وذلك لما لها من ثروة طاقوية إضافة إلى اعتبارها سوقا لترويج منتجاتها .

وقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة الدولية كأداة لاختراق المنطقة، وقد اتضحت الملامح تلك السياسة منذ سنة ١٩٩٨، حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة، ارتكزت على الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، وهي كلها عوامل لعبت على تأكيد الأهمية المنطقة المغاربية في منظومة الولايات المتحدة الأمريكية.^(١)

في شهر جوان من عام ١٩٩٨ عقد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الاقتصاد والأعمال الزراعية "ستيورات إيزانستات" ندوة صحفية في تونس، أعلن فيها عن مبادرة جديدة تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية؛ هذه الشراكة لن تشمل سوى تونس والجزائر والمغرب، مستبعدة -على الأقل في المرحلة الأولى- كلاً من موريتانيا وليبيا، وتهدف المبادرة إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث باعتبارها تُشكل "وحدة اقتصادية"، كما تعهّد "إيزانستات" باسم حكومته رعاية مؤتمر استثماري في واشنطن لإبراز مزايا الاستثمار في منطقة المغرب العربي، وحثّ رجال الأعمال على ذلك.

(١) محمد لمين لعجال، "دروس في ملتقى الاورو - مغاربي" (قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية ٢٠٠٥/٢٠٠٦) ص ٢٥..

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب، إدوارد غابريال المبادرة الأمريكية في أولا : إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات .

ثانيا : إصلاحات اقتصادية وإدارية بنوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا : دور أكبر للقطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد الاستثمارات.

رابعا: إزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث، وبينها وبين الولايات المتحدة.

لقد تقبلت كل من تونس والجزائر والمغرب المبادرة الأمريكية بارتياح، ورأوا فيها تحولاً نوعياً في سياسة واشنطن تجاه المغرب العربي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية مكتفية بالتعامل مع هذه المنطقة من زاوية إستراتيجية عسكرية، ها هي تنتقل لترى فيها شريكاً اقتصادياً محتملاً.^(١)

كانت الخارجية الأمريكية شديدة الحرص على إدخال المشروع حيز التنفيذ مع أواخر سنة ١٩٩٨

فبعد أربعة أشهر فقط من تاريخ الإعلان عن المبادرة اقترح "رونالد ليمان" وكيل الخارجية لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقد مؤتمر في أمريكا بخصوص المبادرة، على أن تتم فيه دراسة ملفات دقيقة وفقاً للقطاعات والأسواق والحاجيات والمشاركة الأجنبية والمحلية، واعتبر أن عقد مثل ذلك المؤتمر يتطلب على الأقل اقتراح إنجاز ما بين ٥٠ و ٧٠ مشروعاً في

(١) صلاح الدين الجورشي، " الشراكة الأمريكية المغاربية سوق جديدة و رهان إستراتيجي " متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

المنطقة، لكن عدم وضوح مختلف جوانب المبادرة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المعنية، وعدم توفر الوقت الكافي حتى تقوم الحكومات المغربية بمشاورات للتنسيق فيما بينها، كل هذه العوامل وغيرها هي التي تُفسر استمرار النقاش حول المبادرة رغم مرور حوالي سنة ونصف من تاريخ الإعلان عنها، ورغم حصول قدر من التقدم إلا أنها لا تزال تعتبر مشروعاً مطروحاً للنقاش، لكن السنة الحالية ١٩٩٩ شهدت رقماً قياسياً في عدد الوفود الأمريكية التي زارت تونس والمغرب العربي، من جهة أخرى تابعت الغرفة التجارية التابعة للدول المغربية المعنية تفاصيل وأبعاد المبادرة، خاصة بعد أن قررت الحكومة الأمريكية رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في المغرب العربي والارتقاء بالصادرات والواردات المغربية/الأمريكية.^(١)

مشروع تونسي وأربعة اقتراحات للشراكة :

يتم الآن في الغرفة التجارية التونسية الأمريكية إعداد مشروع يتضمن أربعة اقتراحات:

١- تغيير الإطار القانوني للمعاملات الاقتصادية بين المجموعة المغربية والولايات المتحدة؛ وذلك عبر معاهدة دائمة عوضاً عن المعاهدة السنوية المعمول بها حالياً، وتعتقد الغرفة أنه سيكون لذلك تأثيره النفسي على رجال الأعمال الأمريكيين الذين يبحثون عن طمأنينة رسمية من الكونجرس بأن هذه الشراكة خيار دائم.

٢- اقتراح توزيع الاستثمارات الأمريكية على الدول المغربية، وذلك حسب اختصاص كل بلد، على أن تعطي الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة إلى الجزائر، والاستثمار في الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية إلى المغرب، بينما تختص

(١) المكان نفسه.

تونس بالاستثمار في القطاع المالي والصناعات التي لها صلة بالتكنولوجيا المتقدمة، خاصة وقد بينت الاستطلاعات الأولى أن المسؤولين الأمريكيين مهتمون أساساً بقطاعات النفط والغاز وتكرير النفط والصناعات الخفيفة وقطاع الاتصالات.

٣- رسملة الديون جزئياً أو كلياً، وذلك عبر إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في تونس بشروط أفضل من شروط البنوك التجارية

٤- تركيز آليات تيسير دخول المنتجات المغاربية إلى السوق الأمريكية، وذلك بوضع تعريفية تفاضلية من جانب واحد لفترة عشر سنوات لفائدة المنتجات ذات المنشأ المغاربي، مع نقل التكنولوجيا الأمريكية

لفائدة المؤسسات المغاربية، إضافة إلى النهوض بالموارد البشرية، وبعث المشاريع المشتركة ذات القيمة التكنولوجية العالية عن طريق تنمية رؤوس الأموال.

هذه الاقتراحات التي تقدمت بها الغرفة التجارية التونسية الأمريكية أملتها عدة اعتبارات من بينها الاختلال الكبير في التبادل التجاري بين تونس والولايات المتحدة؛ فعلى سبيل المثال تطورت قيمة واردات تونس من الولايات المتحدة من ٣٣٨ مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٨ مليون دينار عام ١٩٩٧، بينما استمرت الصادرات التونسية إلى أمريكا في حدود ٤٢ مليون دينار أي أن العجز التجاري ارتفع من ٢٩٥ إلى ٣٣٦ مليون دينار، بينما استثمرت واشنطن في قطاع الطاقة الجزائري حوالي ١١ مليار دولار خلال عامين فقط، في هذا السياق ينتزل القرار القاضي بتشكيل لجنة دائمة تونسية أمريكية للاستثمار والتجارة في وقت قريب، كما كشف المسنول الثاني بالسفارة الأمريكية بتونس

عن دراسة قام بها خبراء ومستشارون من الوكالة الأمريكية للمعونات -استغرق إعدادها ثمانية شهور- تضمنت عدة توصيات من بينها: توضيح النظام الاستثماري بتونس للمستثمرين الأمريكيين، كما تمّ تركيز نظام شبكي إلكتروني بالغرفة التجارية التونسية الأمريكية لتبادل المعلومات الاقتصادية، ويُجري حاليًا الطرفان التونسي والأمريكي حوارًا حول مراجعة الاتفاقيات الثنائية التي انطلق بها العمل منذ عام ١٩٦٣ والمعروفة بـ "اتفاقية استثمارات القطاع الخاص لما وراء البحار" إضافة إلى النظر في اتفاقية جديدة حول التجارة والاستثمار.

لقاءات جانبية مثمرة إن اللقاءات التي تمت في واشنطن في ماي ١٩٩٩ على هامش الاجتماعات نصف السنوية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والتي دعا إليها صاحب المبادرة "إيزانسات" قد شكلت شوطًا آخر في تعميق الحوار حول مشروع الشراكة، خاصة وأنها تميّزت بحضور وزاري رفيع المستوى، وقد توزعت الاجتماعات إلى مستويين؛ جلسات رباعية وأخرى ثنائية، وحسب المصادر الأمريكية كان الوفد التونسي هو الوحيد الذي جاء بأفكار واضحة تتعلّق أساسًا بتوفير تسهيلات تجارية متبادلة تؤدي إلى إلغاء الحواجز الجمركية بين البلدين، وقد كشف يومها إيزانسات، أن الوكالة الأمريكية لتطوير الاستثمار بصدد إعداد تقديرات عن المناخ الاستثماري في المغرب العربي.

وفي نفس السياق وجهت الوكالة تنشيطًا للتجارة دعوة إلى عدد من المسؤولين في الدول الثلاث لزيارة الولايات المتحدة للاجتماع مع رؤساء شركات في القطاعات التي يمكن فيها إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، وستوفر الوكالة قرضًا قيمته ٢ مليون دولار كضمان للمخاطر لفائدة المستثمرين الأمريكيين الذين يعتزمون الاستثمار في المغرب العربي.

واستمرارًا لبلورة رؤية لمستقبل العلاقات الأمريكية المغربية، انعقد بتونس الاجتماع الإقليمي الثاني لأشغال الغرف

الأمريكية المغاربية للنظر في مشروع الشراكة المقترح، ولمتابعة أشغال الاجتماع الأول الذي انعقد بالدار البيضاء، ومن المسائل التي تم التداول حولها ما أكده السيد "جون بول غوتيه" المكلف بدراسة المشروع المغاربي الأمريكي والمتعاقد مع الوكالة الأمريكية للمعونات- أن المعطيات الإدارية المتوفرة حالياً بالمنطقة لا تتماشى مع ما وصفه بـ "الثقافة الاقتصادية للمستثمر الأمريكي" واعتبر أن تونس تسعى إلى حل العوائق الإدارية التي لا تتماشى مع برنامج منظمة التجارة العالمية، وهو ما جعلها تعتبر القاعدة الأساسية لاستقطاب المستثمر الأمريكي، ويعتبر رئيس الغرفة التجارية التونسية الأمريكية أن النظام التشريعي بمنطقة المغرب العربي يخضع إلى تقنين لا يتماشى في بعض الأحيان مع الواقع، وهو ما يعرف بالنظام النابوليوني الذي يختلف كثيراً مع النظام الأنجلوسكسوني، لكنه اعتبر أن العولمة أدت إلى اضمحلال الفروق بين النظامين.

مشروع شراكة ناجح بالإجماع لقد أجمعت الغرفة التجارية المغاربية على اعتبار مشروع الشراكة ناجحاً وذا جدوى لجميع الأطراف، وقررت انتهاج أسلوب التنسيق التكاملي فيما بينها، حيث اعتمدت على قاعدة اختصاص نشاط كل بلد؛ وذلك حسب ثرواته وخبراته البشرية والتكنولوجية، تجنباً لكل أشكال التنافس حول استقطاب الاستثمارات الأمريكية، واعتبر نائب رئيس الغرفة الجزائرية الأمريكية أن المشروع من شأنه حل مشاكل البطالة بالمنطقة وتأكيد انخراط دول المغرب العربي في العولمة، وأضاف أن المبادرة هي امتداد لاستراتيجية أمريكية قامت بعد انحلال الاتحاد السوفيتي وطبقت على دول أوروبا الشرقية التي تشهد معظمها انتعاشة اقتصادية متميزة، وحسب رأيه فإن أمريكا تسعى إلى توسيع الفكرة لتشمل شمال أفريقيا لإرساء سوق صاعدة تتكون من ٨٠ مليون مستهلك، كما عبّر عن تفاوله بخصوص تمويل المشروع؛ نظراً لانتقال إيزانستات من وكالة الشؤون الاقتصادية إلى وكالة الخزينة الأمريكية، وأضاف أنه سيتم

إعداد وثيقة عمل ستقدم إلى الحكومات المغاربية لحثها على تهيئة الأرضية اللازمة لدخول المستثمر الأمريكي المنطقة وتجاوز العراقيل البيروقراطية، مؤكداً بالخصوص أن مخزوناً هائلاً متراماً لرؤوس أموال أمريكية ترغب جميعها في الاستثمار.

وكشف أن هذا المشروع قد مهد لعقد صفقة هامة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار بين شركة "أموكو" الأمريكية للنفط والغاز و"الشركة البترولية الجزائرية" مع العلم أن العلاقات الأمريكية الجزائرية -بعد أن عرفت صعوبات- تشهد في الفترة الأخيرة تحسناً ملحوظاً، وهو ما أكدته مساعد الخارجية الأمريكية "دافيد والش" خلال زيارته الأخيرة إلى تونس، من جهته أيضاً اعتبر رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة بالمغرب أن هذا الاجتماع قد نجح من حيث حجم المشاركة حيث جمع أكثر من ١٠٠ مشارك، وفي وضع محاور يتعلق جلّها باستراتيجيات النهوض بالقطاع الخاص، وبتجاوب بعض الشركات العالمية الناجحة مع المبادرة، وأشار إلى ما وصفه بانبهار رجال الأعمال الأمريكيين المشاركين بمستوى الأعمال المتوفرة في المنطقة، وبالكفاءات البشرية الموجودة، وتوقع أن تشهد المنطقة انتعاشة اقتصادية متطورة خلال السنوات الخمس المقبلة، ومن الأولويات التي حددها مزيد الاهتمام -بجانب الاتصال والتكنولوجيا المعلومات المسيرة للاقتصاد المتطور- ببنية المواصلات المتطورة والشبكات المعلوماتية، وإشراك المرأة في أخذ القرار في ميادين الأعمال. أما كاتب الدولة التونسي لدى وزير التعاون الدولي فتحي المرداسي فقد أكد في افتتاح الاجتماع أن المبادرة حتى تكتسب المصداقية المطلوبة تحتاج إلى برنامج عمل بصفة مشتركة.

تنافس أمريكي أوروبي حول المغرب العربي رغم النفي الأمريكي المتكرر، فإن مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية قد أدرج منذ اللحظة الأولى ضمن التنافس الأمريكي الأوروبي حول منطقة المغرب العربي، يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن بلادهم "

في حاجة للعمل أكثر مع حلفائنا الأوروبيين لكي ندفع قُدماً مصالحنا المشتركة في منطقة المغرب العربي " -غابريال السفير الأمريكي في المغرب- بل إن "ايزانستات" (أصبحت المبادرة تحمل اسمه) يؤكد من جهته أننا ندعم العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع المغرب العربي وشمال أفريقيا، ونعتقد أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تجارة أكثر تحرراً لو تم تطبيقها كما ينبغي.

لكن رغم ذلك فإن الخبراء في شئون المغرب العربي يُقرُّون بوجود تنافس بين الطرفين في أكثر من مجال، ولأكثر من سبب؛ فواشنطن لم تقرر تغيير سياستها تجاه هذه المنطقة إلا بعد أن أخذت الشراكة مع أوروبا تتجسد على أرض الواقع في بُعد الأشواط التي قطعتها الحكومات المغاربية في مجال الإصلاح الاقتصادي، وهو ما عكسته التقارير الإيجابية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

أما عن مستقبل المبادرة فكل المؤشرات تدل على أن الجهات الأمريكية والمغاربية تعمل على إزالة مختلف العراقيل التي يمكن أن تؤجل الشروع في تنفيذ هذه الشراكة.

وبالحديث عن ليبيا فقد أكد الزعيم معمر القذافي انه ينتظر بعد رفع العقوبات التي كانت تفرضها الأمم المتحدة على ليبيا رفع العقوبات الأمريكية، وعودة الشركات النفطية الأمريكية إلى بلاده "قبل مرور عام واحد".

وتشكل ليبيا والجزائر ركني مصادر الطاقة في المنطقة، وتملكان احتياطات مثبتة من النفط تبلغ أكثر من ٥ مليارات طن إلى جانب الغاز (٥ مليارات متر مكعب)، بينما تحتل الجزائر المرتبة الخامسة بين الدول المنتجة للغاز الطبيعي، والرابعة بين البلدان المصدرة لهذه المادة. أما بخصوص اتفاق للتبادل الحربيين الرباط و الولايات

المتحدة، سنتحدث عنه مفصلاً في المبحث الثالث بينما تجري تونس مفاوضات مع واشنطن لتوقيع اتفاق مماثل في إطار مبادرة شراكة اقترحها الأمريكي.

وتشمل هذه الرؤية الأمريكية الجديدة الدول الأخرى في المنطقة؛ حيث تسير المصالح الاقتصادية إلى جانب الحرب ضد الإرهاب. (١)

هذه المبادرات وخاصة مبادرة ازنستات جاءت كرد فعل على مشروع برشلونة ١٩٩٥ بادماج منطقة المغرب العربي (٢) فيما يسمى بالاورو-متوسطية الذي يتزعمه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني على المستوى الأمني (مكافحة الإرهاب)

بعد نهاية الحرب الباردة تراجعت أهمية الجانب الأمني لحساب الاهتمامات الاقتصادية لكن هذا لم يلغ حضوره في مؤتمرات القمة المنعقدة خلال فترة التسعينات، وبعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١ عاد ليفرض نفسه على جداول الأعمال وطغت الهواجس الأمنية في تعاطي الولايات المتحدة مع شمال أفريقيا منحته اهتماما خاصا، وتأكيدا لهذا الاتجاه بدأ مدير مكتب التحقيقات الفدرالي "أف بي أي" روبرت مولر "الثلاثاء ٧ فيفري ٢٠٠٦ جولة تشمل كلا من المغرب والجزائر وتونس وتندرج في إطار التنسيق الدوري في ما يسمى بالحرب على الإرهاب. و أجرى محادثات مع كبار المسؤولين في البلدان الثلاثة وفي مقدمتهم وزراء الداخلية لبحث وسائل تطوير التعاون الأمني

(١) حميدة بن صلاح، "أمريكا تضاعف اهتمامها بالمغرب العربي" متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-02/03/article06.shtml>

(١) محمد لمين لعجال، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

والإستخباراتي انطلاقاً من اعتقاد الجانب الأمريكي بأن شمال أفريقيا بات يحظى بأهمية متزايدة في الحرب على الإرهاب. فبالإضافة لوجوده على تخوم منطقة الصحراء التي تصنف أميركيا على أنها "بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في أفريقيا"- حيث تؤكد المصادر الأمريكية أن غالبية الانتحاريين الذين يقودون سيارات ملغومة في العراق يتحدرون من الخليج، بيد أن هناك ٢٠ في المئة يأتون من الجزائر ونحو خمسة في المئة من المغرب وتونس معاً- وإذا كانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي الموضوع الرئيس الذي يؤرق الأوروبيين، فإن ما يؤرق الأميركيين هو التقارير التي أظهرت أن واحداً من كل أربعة "استشهاديين" في العراق أتى متطوعاً من المغرب العربي لقتالهم.. واستجابة للطلبات الأميركية الملحة اتخذت الحكومات المغربية كل التدابير الممكنة لسد منافذ السفر للعراق وسن بعضها قوانين جديدة صنفت نية التطوع للقتال إلى جانب المقاومة العراقية في خانة الأعمال الإرهابية.توفيق صار المغرب العربي ممراً أساسياً لعناصر تلك الجماعات نحو أوروبا تحت ستار الهجرة السرية. وكانت قوات أميركية وأطلسية أجرت الخريف الماضي مناورات مشتركة.

وتأتي جولة مولر للمنطقة استكمالاً لجولة مماثلة قام بها مدير وكالة الإستخبارات المركزية "سي آي أي" قبل أقل من سنتين وحظي خلالها باستقبال^(١) زعماء البلدان الثلاثة التي زارها، بالإضافة لاجتماعه مع كبار المسؤولين الأمنيين، إلا أن الإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغربية لا يقتصر على الملف الأمني

(١) رشيد خشانة أميركا " المغرب العربي: الهواجس الأمنية أولا " متحصل عليه يوم

٢٠٠٩/٠٤/١٤ من:

http://www.swissinfo.org/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=6449950&cKey=1139411970000&ty=st

وإنما يشمل أيضا الملف العسكري مثلما تجسده الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى المغرب .

ويرى المحللون المتابعون للشؤون المغاربية أن محادثات رامسفيلد مع الزعماء المغاربة وكبار القادة العسكريين، لم تتطرق إلى المشكلة المستعصية في المغرب العربي ألا وهي قضية الصحراء الغربية، بل تركزت على قضايا الأمن الإقليمي وتطوير التعاون العسكري بين المغرب العربي والولايات المتحدة، وكذلك مع الحلف الأطلسي، في إطار ما بات يُعرف ب"الحوار المتوسطي". والذين يراقبون التحرك الأمريكي نحو الشمال الأفريقي يستحضرون معطيات بالغة الدلالات، منها أنه في وقت لم يكن أحد يفكر في إمكان التدخل الأميركي في العراق أبرم المغرب والولايات المتحدة اتفاقاً عسكرياً يسمح للقوات الأمريكية بالتوقف في القواعد المغربية والتزود بالوقود في حال تعرض منطقة الخليج إلى مخاطر. وأهمية الاتفاق الذي يعكس جانباً من الاستراتيجية الأمريكية البعيدة المدى أنه أبرم في مطلع الثمانينيات.^(١)

وتدل طبيعة الزوار الأمريكيين للمنطقة والملفات التي حملوها في حقائبهم على أن واشنطن تضع المسائل الأمنية والعسكرية على رأس الأولويات في هذه المرحلة، أي قبل الملفات السياسية ومن ضمنها ملف الإصلاحات الذي كان محور "منتدى المستقبل" الذي استضافت الرباط حلقاته الأولى سنة ٢٠٠٤ بحضور عدد كبير من وزراء الخارجية الغربيين والعرب وفي مقدمتهم كولن باول.

وعزا محللون هذا التركيز إلى اعتبار واشنطن منطقة جنوب الصحراء المتاخمة للحدود المغاربية من أخطر معاقل

(١) توفيق المدني ، مرجع سابق، ص. ٤١.

الحركات التي تصنفها بين التنظيمات الإرهابية. وأظهرت دراسات أعدها البنتاغون وحلف شمال الأطلسي وجود قلق أميركي متزايد من لجوء عناصر تلك التنظيمات إلى بلدان تقع جنوب الصحراء.

وكان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر سعى في زيارات أداها عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من عاصمة مغربية لمعرفة الحاجات الدفاعية لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار تعزيز قدراتها على ملاحقة الشبكات الإرهابية في المنطقة.

وفي هذا السياق طلب شيفر من المسؤولين المغاربة الذين اجتمع معهم الإنضمام إلى "مبادرة التعاون" التي قررها قادة البلدان الأعضاء في الحلف والرامية للتعاون في "التوقي من وقوع أي هجمات إرهابية وإحباطها في حال حصولها" بالنظر لأهمية الموقع الإستراتيجي للمنطقة المغربية. "وكان الحلف دشّن اعتبارا من سنة ١٩٩٤ مسارا للحوار والتعاون مع سبعة بلدان متوسطة هي الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والأردن بالإضافة لإسرائيل أطلق عليه اسم "الحوار المتوسطي". وأفيد أن الحلف سيلعب دورا كبيرا في المستقبل في مجال تحديث جيوش البلدان المتوسطية وبخاصة مخابراتها العسكرية وكذلك مكافحة ما يسمى بالإرهاب والهجرة غير المشروعة.

وسيكون هذا الموضوع أحد محاور الإجتماع المشترك الأول بين وزراء دفاع دول الحلف ونظرائهم في البلدان العربية الستة وإسرائيل الأسبوع المقبل في صقلية جنوب إيطاليا وفقا لما أعلنه أمين عام الحلف دي هوب شيفر.^(١)

(١) رشيد خشانة، مرجع سابق.

ولم يقتصر هذا الميل على الوفود الحكومية وإنما سيطر أيضا على اهتمامات الوفود البرلمانية وآخرها الوفد الذي أنهى مؤخرا زيارة للجزائر استغرقت تسعة أيام والمؤلف من ثمانية مساعدين تشريعيين أعضاء في الكونغرس خمسة منهم ديمقراطيون واثنان جمهوريان.

وكان الوفد بدأ لقاءاته مع عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وعمار سعيداني رئيس المجلس الشعبي الوطني سابقا ، لكن باقي اللقاءات ارتدت طابعا أمنيا وبخاصة الإجتماع الذي أجراه أعضاء الوفد مع مسؤول أمني رفيع في وزارة الدفاع لم يكشف عن هويته.

وفي تونس لوحظ أن أرفع مسؤول أميركي زار البلد خلال الأشهر الستة الماضية كان مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي بيتر رودمان الذي أجرى في سبتمبر الماضي محادثات مهمة مع الرئيس بن علي ركزاها على قضايا مكافحة الإرهاب. وأكد رودمان الذي قاد الوفد الأميركي إلى اجتماعات الدورة العشرين للجنة العسكرية المشتركة أن الحكومتين ماضيتان في التنسيق لمكافحة الإرهاب وأثنى على الجهد الذي قام به التونسيون في هذا المجال.

وأفيد أن الملفات الأمنية طغت أيضا على زيارات مسؤولين أميركيين لليبيا في الفترة الأخيرة فخلال المحادثات التي أجراها عضوا مجلس النواب "بيت هوكسترا" و"جون ماكاواه" مع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي أواسط الشهر الماضي امتدحا دور ليبيا في ما سُمي بـ "الحرب الدولية على الإرهاب" وأثنيا على كونها أول بلد طلب ملاحقة زعيم تنظيم "القاعدة" أسامة بن لادن. وأبلغاه بالمناسبة "حرص واشنطن على الإستمرار في بناء علاقات عميقة مع ليبيا تتميز بالتطور الدائم في شتى المجالات" من دون الإشارة إلى ملفات حقوق الإنسان التي

اعتادت واشنطن على إثارتها، وإن في رتبة ثانية، منذ تطبيع العلاقات مع ليبيا في سنة ٢٠٠٣.

وأنت تلك الخطوة بعد إقدام الرئيس بوش في الخريف الماضي على رفع بعض القيود عن الصادرات العسكرية إلى ليبيا بغية تمكينها من تجديد ثماني طائرات نقل من طراز "س ١٣٠ إتش" كانت اشترتها في السبعينات، لكنها لم تتسلمها قط فبقيت في المخازن الأميركية، وكذلك لإفساح المجال أمام شركات أميركية للمشاركة في تدمير الأسلحة الكيماوية التي كشفت ليبيا عن كونها تمتلكها.

المطلب الثالث على المستوى السياسي (تصدير الديمقراطية و حقوق الانسان)

ترى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بدقة، أنها الوكيل الرئيس لآلية ثورية كونية تنشر، في طول العالم وعرضه، الديمقراطية والرأسمالية الليبراليتين. إذ تسيطر بشكل مطرد أفكار الشكل الجديد من الرأسمالية الألفية المعولمة. ويبدو واضحا أن القيم والسلوكيات الاجتماعية التي تعمل النيوليبرالية على نشرها وثيقة الصلة بالفردية الأنكلو - ساكسونية التي حاولت النزعة الفوردية (نسبة إلى الرأسمالية التي طورها الصناعي الأمريكي هنري فورد بعد أزمة الرأسمالية في سنة ١٩٢٩) تهميشها وقمعها.

وسياسة تغيير الأنظمة بالقوة أصبح مكلفا، ويحتاج إلى قناعة ينبغي أن تصل إلى درجة مئة في المئة أن المصالح الأمريكية مهددة، وأن لا بديل من استخدام القوة أو الضغط الشديد. أما سياسة الاحتواء ومحاولة التغيير من الداخل، فهي ما يسميه زلماي زاده سفير الولايات المتحدة في العراق "بناء الأوطان"، وهو بناء ليس سهلا ولا يسيرا، فالتجربة الألمانية

واليابانية وأخيرا العراقية والأفغانية، تبين أنها مكلفة في المال والرجال.^(١)

لذلك فهي من الناحية السياسية ترفع أمريكا مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها لتحقيق مصالحها ، كما تسعى إلى إيجاد نخبة موالية لها لضمان مصالحها تستفيد من إمكانيات العولمة الأمريكية لطرح قضايا معينة كالمجتمع المدني، ودور المرأة في السياسة السعي إلى الحد من النفوذ الأوروبي والإنفراد بالنفوذ من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية العمل على محاصرة النظم غير الموالية لها ، كما هو الحال مع ليبيا^(٢)

فقيام وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس بجولة مغاربية شملت كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب بين الرابع والسابع من سبتمبر ٢٠٠٨ أجرت خلال توقفها في العواصم الأربع، محادثات مهمة مع رؤساء الدول تم التطرق خلالها إلى مسائل استراتيجية تخص مستقبل العلاقات الثنائية ومسار التكامل المغربي والتزام دول شمال أفريقيا بأهداف الحعبدرب الدولية علي الإرهاب ، إضافة إلي قضايا الإصلاح والديمقراطية.^(٣)

(١) توفيق المدني ، مرجع سابق، ص. ٢٢٥، ٢٢٤.

(٢) ناجي عبد النور، "المغرب العربي والصراع الدولي - المنافسة الأمريكية الأوروبية -" متحصل عليه يوم ١١/٠٤/٢٠٠٩ في:

<http://209.85.129.132/search?q=cache:kpCTgEEc3OgJ:nadjiabdenour.maktoobblog.com/127+1965>

(١) جريدة الراية ، "جولة رايس المغاربية في ضوء المنافسة مع فرنسا وروسيا علي النفوذ"، متحصل عليه يوم ١١/٠٤/٢٠٠٩ في:

<http://209.85.129.132/search?q=cache:89rRXUgIIeYJ:raya.com/site/topics/article>

واللافت أن راييس استثنيت موريتانيا من جولاتها المغاربية بحجة أن الحكم الموريتاني، الذي أتى بعد انقلاب عسكري أطاح بحكومة شرعية منتخبة، يخضع لعقوبات أمريكية لا ينبغي كسرها من خلال ضافة البلد إلي برنامج الجولة.

شملت المحادثات التي أجرتها راييس مع قيادات البلدان الأربعة التي زارتها قضايا مشتركة تتصل بالإستراتيجية الأمريكية العامة إقليميا ودوليا، وملفات أخرى ذات طابع ثنائي. ونلاحظ أن الوزيرة الأمريكية ركزت علي مسائل في بعض المحطات لم تُعرها نفس الأهمية في محطات أخرى من جولاتها. فقضية الصحراء مثلا برزت في الرباط لكنها غابت في طرابلس، ومسألة الإصلاح السياسي والحريات طفت علي السطح في المحادثات التي أجرتها في كل من تونس وليبيا وتوارت في المحطتين الآخرين.

يبدو أن راييس أرادت من خلال استثناء البلد الذي يقوده عسكر انقلبوا علي رئيس شرعي منتخب (موريتانيا) أن توجه رسالة إلي النخب المغاربية مفادها أن واشنطن مازالت تدافع عن المشروع الديمقراطي في المنطقة وتتصدي للقوي المناهضة للتحديث، حتي لو كانت في المؤسسة العسكرية المتحالفة معها.

من هذه الزاوية أيضا يمكن فهم دفاع الخارجية الأمريكية خلال زيارة راييس إلي ليبيا عن ضرورة إخلاء سبيل المعارض المعتقل فتحي الجهمي (٦٦ عاما)، وهو ما حمل وزير الخارجية الليبي علي الرد علي أسئلة الصحفيين في هذا الشأن بالإشارة إلي أن الجهمي يلقي الرعاية الصحية اللازمة في المستشفى وأن ليبيا لا تقبل دروسا من أحد في حقوق الإنسان. وكانت أهم محطة أثارت فيها راييس هذه المسائل هي المحطة التونسية، لكن لم يرشح شيء من مناقشاتها في وسائل الإعلام. ويعود الفضل إلي الصحفيين الذين رافقوا الوزيرة علي متن طائرتها الخاصة في معرفة ما دار في الجلسات المغلقة، إذ كشفت راييس أنها طلبت من القيادة التونسية تسريع وتيرة الإصلاح السياسي وضمان تعددية

الإعلام المحلي وإفساح المجال أمام المعارضة لاستخدام التلفزيون المحلي في أفق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة لسنة ٢٠٠٩^(١).

أما في الجزائر فقد قوبل تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأخير حول حقوق الإنسان بالكثير من الرفض وفي نفس الفترة التي أصدرت فيها الخارجية الأمريكية تقريرها صدر من مركز^(٢)

الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة. وهو عمل نوعي أنجزته هذه الجمعية الوطنية الجزائرية، كما فعلت في السابق حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة من خلال دراسة مغربية مقاربة، بينت الوضعية الدونية التي لاتزال تعاني منها المرأة في الجزائر في ميدان التمثيل السياسي بالمقارنة مع المرأة في تونس والمغرب وليس أمريكا. دراسة كانت أساس المذكرة التي تقدمت بها الجمعية للكثير من المؤسسات السياسية لحثها على العمل على إشراك أكبر للمرأة في الميادين السياسية عندما كانت الجزائر تتأهب لتنظيم الانتخابات التشريعية الأخيرة، فماذا كانت النتيجة. .. مؤسسة سياسية واحدة تكرمت وأجابت عن الانشغالات المطروحة، في حين سكت الكل ولم يعر الدراسة أدنى اهتمام. المركز في دراسته الأخيرة يبين أمورا في غاية الأهمية يمكن أن تساعد صاحب القرار وتثير النقاش وطنيا حول قضاياها، بدل الاكتفاء بهذه المواقف المتشنجة إزاء التقارير الوافدة من الخارج.^(٣)

إضافة إلى انه في الوقت الذي أبدى فيه رؤساء بعثات الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ارتياحهم للانتخابات الرئاسية الجزائرية، واعتبروا أنها كانت

(١) المكان نفسه.

(٢) "ناصر جابي"، تقرير أمريكي وآخر جزائري، "جريدة الخبر"، ع. ٥٥٦٧ يوم ٠٥ مارس ٢٠٠٩.

(٣) ناصر جابي، مرجع سابق.

شفافة، أعربت^(١) الولايات المتحدة عن قلقها من المزاعم التي تحدثت عن حصول تزوير في الانتخابات التي انتهت إلى فوز الرئيس المنتهية ولايته عبد العزيز بوتفليقة بأكثر من ٩٠% من الأصوات، ولكن من دون أن تشك في شرعية هذه الانتخابات.

المبحث الثالث

نماذج لسياسات وعلاقات الولايات المتحدة

مع دول المنطقة المغاربية

المطلب الأول

العلاقات الأمريكية الجزائرية (المجال الأمني و العسكري)

أولاً: قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١:

يعد المنظور الذي تتعامل الإدارة الأمريكية من خلاله مع الموقف الجزائري من التعدد بحيث لا يقتصر على متغير واحد. فهناك ثلاثة محاور على الأقل يمكن من خلالها متابعة الموقف الأمريكي من الحالة الجزائرية.

هذه المحاور هي: المحور الأمني- والمتعلق بموقف الولايات المتحدة من أعمال العنف الدائرة في الجزائر. والمحور الاقتصادي- والمتعلق بحرص الولايات المتحدة على تأمين وصول خامات المحروقات من النفط والغاز الطبيعي والتي تحصل عليها بكميات كبيرة من الجزائر. والمحور الإستراتيجي- والذي تركز الولايات المتحدة من خلاله على مسألة النزاع الدائر حول الصحراء الغربية، والذي تشكل الجزائر ضلعاً أساسياً فيه.

وسنركز على المحور الأول مراعاة لأولويات الساعة. في البداية لا بدّ من الإشارة إلى اختلاف أسلوب التعامل مع ملف

(٢) " الانتخابات الرئاسية الجزائرية " متحصل عليه يوم ١١/٠٤/٢٠٠٩ في :

<http://www.4uarab.com/news/xml.php?a=2758>

العنف باختلاف الإدارة الموجودة في البيت الأبيض. فعلى الرغم من سيطرة المعايير البرجماتية على كل من الجمهوريين والديمقراطيين، إلا أن ترتيب أولويات القضايا والموضوعات التي تحتل أجندة العلاقات بين الطرفين يختلف بشكل أو بآخر من إدارة لأخرى.

فترة "بوش الأب" الموقف الأمريكي من الوضع الجزائري الداخلي:

فقد ظهر - حتى من قبل اندلاع التفجيرات الأخيرة في مدينتي واشنطن ونيويورك - أن موضوعات السياسة الخارجية في الإدارات الجمهورية تصطبغ بالهاجس الأمني، وتسيطر عليها أفكار الزعامة الأمريكية، وضرورة صياغة النظام العالمي على أفضل نحو يحقق للولايات المتحدة مصالحها الطبيعية والمشروعة، في عالم تتمتع فيه بالوضع المهيمن. وفي ظل هذا النسق، يصبح من الطبيعي أن تقف الإدارات الجمهورية المختلفة في وجه أي تحدٍّ حاصل أو مقترض، وأن تجابهه بشكل لا يحتمل المراوغة. وهو الأمر الذي دفعهم إلى تأييد التدخل الذي قام به العسكريون الجزائريون في نتائج الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩١. (١)

فقد تزامنت حادثة إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر - والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك الفوز بها- مع فترة حكم الجمهوريين بزعامة جورج بوش "الأب"، والذي كان لإدارته موقفها الخاص مما تسميه بـ "ظاهرة الإسلام السياسي".

وقد عبر عن هذا الموقف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، "إدوارد جيرجيان" في نفس عام إلغاء الانتخابات بقوله

(١) شريف عبد الرحمن، "الرؤية الأمريكية للجزائر...من الاقتصادي إلى الأمني" متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/٠٢ من:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtml>

: "إن الولايات المتحدة ليس لديها ما تضره للإسلام كواحد من أعظم المعتقدات العالمية... كما أنها ليس لديها ما تضره للمسلمين الذين يؤكدون على تمسكهم بمبادئ دينهم، غير أن واشنطن ترتاب من أولئك الذين يستخدمون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية وأنشطتهم العنيفة، فالدين وحده لا يؤثر في صياغة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع غيرها من الدول إيجاباً أو سلباً، ولكن معركة الولايات المتحدة الحقيقية إنما هي ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح .

فترة " بل كلينتون " التركيز على السياسة الدنيا:

اختلف هذا المنظور في التعاطي مع الملف الجزائري بعد وصول الديمقراطيين للسلطة، فالديمقراطيون يفضلون موضوعات السياسة الدنيا، ويعولون بشكل أكبر على المسائل الاقتصادية.

لذا وعقب مجيء الإدارة الديمقراطية بقيادة "بيل كلينتون" إلى السلطة، بدأ المحللون في توجيه النصح للإدارة الجديدة بالتخلي عن أسلوب الجمهوريين "التصنيفي" في التعامل مع الإسلام السياسي، نظراً لما يتسم به هذا الأسلوب من جمود لا يتفق مع الطبيعة البرجماتية المميزة لسياسة الولايات المتحدة إزاء دول العالم.^(١)

بناء على هذا، توالى العقود التي وقّعها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية طوال فترة الأزمة، للإفادة من حقوق النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراء الجزائرية. ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائياً في العام ٢٠٠٠ (حوالي ٥.٣ بلايين دولار).

(١) المكان نفسه.

فترة بوش الابن عودة المنظور الأمني:

هذا الخط العام - الذي دشنته الديمقراطيون والذي أظهر أنه أنسب السبل للتعامل مع الوضع - مهد السبيل لإدارة جورج بوش "الابن" أن تجني ثمارًا مكتملة. فبوش الذي يعلم القليل جدًا عن الشؤون الخارجية، ويجهل أي شيء تقريبًا عن الوضع في الشمال الأفريقي، لم يثر مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أي أسئلة بخصوص الوضع الداخلي في بلده الجزائر أثناء الزيارة التي قام بها الأخير للولايات المتحدة، وفضل أن يتعامل مع الضيف الجزائري من خلال الملفات الاقتصادية الهادئة، والتي بذل سلفه كلينتون جهدًا واضحًا في إعدادها. فقد اكتشف بوش "الابن" أنه قد يكون من الأفضل أن تتحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط؛ وليس من خلال خبراء الأمن القومي الجمهوريين الذين يفضلون اجتذاب العداوات المفتعلة وإثارة جو من التوتر يسمح للولايات المتحدة أن تبرز من خلاله عضلاتها.

وهكذا اتسمت الفترة الأولى من حكم بوش - أو فترة ما قبل التفجيرات - بالهدوء النسبي في تناول الملف الجزائري؛ إذ على الرغم من عودة المنظور الأمني - والذي تتحدد فيه الأولويات القومية الأمريكية على أساس الاعتبارات الإستراتيجية الأمنية، وتصنف فيه الدول من حيث كونها تابعة أو مارقة للإدارة الأمريكية - لكي يصير هو المنظور الذي تصوغ الولايات المتحدة بناء عليه شبكة علاقاتها مع العالم الخارجي، فإن الأخيرة أدركت أنه من الخطورة بمكان التعامل مع الملف الجزائري - الملتهب أصلاً - من خلال هذا المنظور.

وفي كل الأحوال، فإن المنظور الاقتصادي الهادئ، الذي يركّز على موضوعات "السياسة الدنيا"، هو الذي يضمن للولايات

المتحدة أن تنأى بنفسها عن التورط في أعمال العنف الداخلي غير العقلانية. والتي كان بوش يعتبر أن بلاده -في ظل غياب أي تحد عالمي ذي بال- في غنى عن التورط فيها. ولكن جاءت التفجيرات الأخيرة لكي تجبر الولايات المتحدة على فتح الملف الأمني - ليس في الجزائر وحدها - ولكن في كل دول العالم.

وذلك بهدف رسم صورة عدو ترى الولايات المتحدة أنه قد تجرأ على شن الحرب عليها. فالمنظور الأمني - الذي فضله الولايات المتحدة في البداية كخيار من ضمن الخيارات - قد أصبح اليوم هو المنظور الأوحده الذي لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقنع نفسها ولا مواطنيها بالعمل من خلال منظور غيره.

فهل يمكن أن تعتبر الولايات المتحدة أن الجماعات الجزائرية مسئولة بشكل أو بآخر عما شهدته من تفجيرات؟ خاصة أن البعض يرى أن إدارة بوش لم تنجح في السير على نفس الوتيرة التي اختطتها الإدارة السابقة، وأنها قد مالت بشكل صريح لصالح النظام الجزائري، ووقفت بشكل أكثر جرأة في وجه الجماعات المسلحة بعد أن تكاثفت لديها المؤشرات التي تدل على فشل الجماعات المسلحة في الإطاحة بالنظام الجزائري، بعد أن رصدت أجهزتها الوهن النسبي للحركة الإسلامية المسلحة التي تشتتت وضعفت إلى حد التقاتل الداخلي. كما تبين لها قدر التحول الذي طرأ على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تخلت عن العنف واقتربت من النظام بعدما اتضحت لها صلابته وإمكانات استمراره. وبخاصة بعد أن أصبح في حكم المؤكد أن الجبهة قد فقدت جانباً كبيراً من تأثيرها الواسع في الشارع الجزائري، بعد الرصيد الدموي الذي سجّله الجماعات المسلحة على حسابها.

وهل كان للتقارب المكثف - الذي شهدته العلاقة بين الإدارة الأمريكية والنظام الجزائري - صلة بالتحذير الذي وجهته

الحكومة الأمريكية مؤخرًا إلى رعاياها في الشمال الأفريقي وفي الجزائر تحديدًا من احتمال تعرضهم لهجمات إرهابية؟! بمعنى آخر: هل مثل هذا التقارب يعد خرقًا للتفاهم الموضوعي الذي كان قائمًا بين الإدارة الأمريكية والجماعات المسلحة، وتحولاً في الموقف النوعي لأمريكا تجاه الجماعات المسلحة، الأمر الذي مهّد بشكل أو بآخر لهذه التفجيرات الضخمة

ثانياً: بعد أحداث ١١/٠٩/٢٠٠١

إن مكافحة الإرهاب أصبح المتغير الحاسم الذي يقع ضمن أولويات وانشغالات الولايات المتحدة من خلال إتباع سياسة خارجية أكثر ديناميكية فأحداث ١١/٠٩ فرضت على الولايات المتحدة ترتيبات أمنية بحيث تعتبر نقطة تحول في الفكر السياسي الأمريكي باعتبار مس العقيدة الإستراتيجية .

والجزائر بعد أحداث ١١/٠٩ أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها عانت من ويلات الإرهاب والعنف. هذه الأزمة الأمنية التي ترتبت عنها إجراءات عملية داخلية و خارجية عن طريق استراتيجيات دفاعية معينة جعلت منها كهدف أساسي لإنجاح مشروعاتها المتعلقة بتحقيق الأمن و الاستقرار ، والقضاء على الإرهاب و بالتالي كانت الجزائر البلد الأكثر استعدادا في الانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة

و بهذا الصدد تحاول واشنطن الاستفادة من خبرة الجزائر في مكافحتها للإرهاب.^(١)

وهذا ما فسر التقارب الأمريكي الجزائري الأمريكي عموما ثمة تساؤل يطرح نفسه حول طبيعة التقارب بين البلدين، بعد أن عمدت واشنطن إعلان دعمها علنا إلى إعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز، بوتفليقة لولاية ثانية سنة ٢٠٠٤ بخاصة ما ورد في رسالة التهنئة التي اعتبر فيها الرئيس الأمريكي أن "الجزائر يمكنها أن تصبح حاملة مشعل رؤية سياسية إصلاحية على قدر كبير من الأهمية، وقبل أن يضيف متوجها إلى الرئيس الجزائري أن: "الولايات المتحدة ترغب في مساعدتكم لتحقيق مشروعاتكم من أجل جزائر آمنة مستقرة وتمتع بالرفاهية"^(٢)

والديمقراطية". والحال أنكم اليوم تمتعون بتفويض واسع للعمل، أرغب كثيرا في أن يتكلم بتحقيق تقدم سياسي واقتصادي ودبلوماسي في الجزائر، حيث أتمنى أن نحقق شراكة دائمة لهذه الغاية بطبيعة الحال كان ذلك بمثابة ضوء أخضر أعاد الدفء والحيوية بين واشنطن والجزائر.

هذا في الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية جفاء وبرودة على عكس ما وقع خلال سنوات 1999-2001 من انتعاش ملحوظ، بحيث تدهورت العلاقات درجة كبيرة على الرغم من إلغاء جاك شيراك الرئيس الفرنسي السابق المادة

(١) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع، ٢٠٠٥)، ص.٧٤.

(٢) "الشراكة العسكرية الأمريكية الجزائرية إلى أين؟" العرب الأسبوعي، السبت ٠٧ جويلية، ٢٠٠٧، أفكار و قضايا، ص.١٣.

الرابعة من قانون 23 فيفري ٢٠٠٥ حول "الدور الإيجابي للحضور الفرنسي في مستعمراتها القديمة، بخاصة في شمال إفريقيا" الذي أثار ردود أفعال عنيفة في الجزائر، بحيث استمر الرئيس الجزائري في التنديد علنا بالمرحلة الاستعمارية التي ارتكبت "مجزرة في حق الهوية الجزائرية" معتبرا أنه ، لا إمكانية لتوقيع ميثاق الصداقة بين فرنسا والجزائر ما لم تعرب فرنسا مسبقا عن "اعتذارها عن الأفعال التي ارتكبتها خلال فترة الاستعمار والحال أن إعادة فتح الملفات العالقة في هذه الظرفية بالذات بين البلدين وبهذه الحدة، لم يكن ليساعد في شيء على عودة المياه إلى مجاريها، على الرغم من محاولة وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته في افريل ٢٠٠٦ تهدئة الوضع، لكن الجزائر لم تبدي من جانبها أي تنازل عما اعتبرته واجبا يحفظ "الذاكرة الوطنية" ويصونها من محاولات دوائر فرنسية تزييف التاريخ، بالإضافة أن اختلاف وجهة نظر البلدين حول السياسة المتبعة من فرنسا في مجال منح تأشيرة السفر عمق الشرخ وزاد الطين بلة.

كما أن الجزائر لم تكن حينه تنظر بعين الرضا إلى توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا الذي لن يتم في نظرها إلا على حساب دول المغرب العربي بعامة ومصالح الجزائر بخاصة.^(١)

(١) العرب الأسبوعي، مرجع سابق.

ولم يعلم الملاحظون مغزى غياب الرئيس الجزائري عن مؤتمر قمة برشلونة المنعقد في نوفمبر ٢٠٠٥ الأمر الذي فسرتة الدوائر الفرنسية محاولة مبطنة من طرف الجزائر لإفشال مشروع الشراكة الأوروبية ومتوسطة الذي انطلق مع سنة ١٩٩٥.

المطلب الثاني العلاقات الأمريكية المغربية (التبادل الاقتصادي)

وكما يتضح من خلال العنوان المخصص لهذا المطلب ، سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هو المسار الذي عرفته هذه الاتفاقية خلال مرتحل المفاوضات و التوقيع و المصادقة؟

و ما هي أهم القضايا المركزية التي ثار حولها النقاش؟ و ما هي أهم الرهانات التي عقدها الطرفان من وراء إبرام مثل هذه الإتفاقية؟ هل تتحدد بالأساس في رهانات سياسية و اقتصادية؟ م هناك أهداف أخرى غير معلنة؟ و هل سيستفيد المغرب باعتبار اقتصاده الفتى من الإتفاقية؟ أم ستؤدي إلى هلاكه؟

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، و الإلمام بكافة جوانب الموضوع، سنتبع التقسيم التالي:

أولاً: مسار اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا.

ثانياً: رهانات اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا.

أولاً: مسار اتفاقية التبادل الحر المغربي الأمريكي:

النهج الإقتصادي الذي اعتمده المغرب لم يخرج بدوره عن هذه القاعدة فأمام سرعة وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى الدولي، لم يعد الإنفتاح الإقتصادي يطرح كاختيار، بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن التحكم فيه للإستفادة من إيجابياته و تفادي سلبياته.

١/ الإطار القانوني لاتفاقية التبادل الحر المغربي الأمريكي:

تعتبر اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية في إطارها العام كمثيلاتها من النماذج المقترحة على بلدان أخرى، ككندا و المكسيك و الشيلي و سنغافورة، حيث وقع المغرب لحد الآن مجموعة من الإتفاقيات التجارية التي ينحصر تطبيقها في مجالات تجارة السلع فقط، و إذا كان المغرب مع الإتحاد الأوربي يشمل مواضيع مختلفة فإنه لم يهدف إلى تحرير كافة القطاعات جملة واحدة، بل ركز بالأساس على تحرير تجارة المنتجات الصناعية في أفق ٢٠١٢، بينما مواضيع الفلاحة و الخدمات و غيرها، فقد تم تناولها من باب " التعاون " فقط و ليس من باب " التفاوض ". و هو عكس ما وقع في الإتفاقية الأخيرة مع الولايات المتحدة.

و كمحاولة للإلمام بالإطار القانوني لهذه الإتفاقية. و التي أثارت نقاشا واسعا و حادا في أوساط المحللين الإقتصاديين أو السياسيين على حد سواء، فإننا نقترح في مرحلة أولى الإحاطة بإطارها الإجرائي من تفاوض و توقيع و مصادقة ، لننتقل في مرحلة ثانية للتعرض لبعض القضايا الإشكالية. و التي طرحت خلال مسارها أو من خلال النص النهائي لها.

مرحلة المفاوضات التي تؤدي عادة إن نجحت إلى تحرير ما اتفق عليه كتابة.

مرحلة التوقيع التي تعتبر عادة تمهيدا لمرحلة التصديق أي الإلتزام النهائي.^(١)

(١) عز الدين الشارف، أسامة المنير، "اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية المسار و الرهانات"، اجازة في الحقوق، جامعة محمد الخامس - السويسي - سلا، الموسم الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

البداية: بدأ ميلاد إتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا مع زيارة مساعد كاتب الدولة المكلف بشؤون شمال إفريقيا والشرق الأوسط، "ويليام بيرنز" للمغرب في ٩ ديسبر ٢٠٠٢ (١). وتأكد هذا مع تصريح الرئيس كارتر عندما قال: " بكل صراحة بأننا نحن الأمريكان استفدنا كثيراً من علاقاتنا مع المغرب أكثر من استفاضة المغرب من هذه العلاقات".

وقد تم الإعلان عن مشروع الإتفاقية في ٢٣ جانفي ٢٠٠٢ أثناء زيارة الممثل التجاري الأمريكي " روبرت زوليك" للمغرب للتباحث حول إلغاء الحواجز الجمركية القائمة بين البلدين. وتبين آنذاك أن إتفاقية التبادل الحر بين أمريكا والمغرب تقع، وبامتياز، في إطار " دائرة التنمية المتسعة"، وكان التوقيع في جوان ٢٠٠٤.

الفقرة الأولى: الإطار التفاوضي لاتفاقية التبادل الحر

المسار: عرفت المفاوضات ٧ جولات لم يكشف عن فحواها كلها رغم مرور عدة أشهر عن إبرامها.

فكانت الأعمال التحضيرية في صيف ٢٠٠٢ وانطلاق المفاوضات في نوفمبر ٢٠٠٢ وكانت الجولة الأولى في ٢١ يناير ٢٠٠٣ بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وتلتها جولات تفاوضية بين مارس ٢٠٠٣ وفبراير ٢٠٠٤. وأخيراً كان التوقيع على الإتفاقية في ٢٠٠٤.

المفاوضات: دامت المفاوضات ثلاثة عشر شهراً، من ٢١ جانفي ٢٠٠٣ إلى ٢ مارس ٢٠٠٤. وقد أشرف عليها، من الجانب المغربي، الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون الطيب

(١) إدريس ولد القابلة، " إتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا" متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/٠٢ في :

الفاسي الفهري. وكانت قطاعية، الفلاحة، النسيج، الدخول إلى الأسواق، الخدمات، الملكية الفكرية.

وإذا كانت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية معتمدة على مبدأ اللانحة الإيجابية، وبالتالي تسمح لكل بلد أن يأخذ الإلتزامات المرغوب فيها وأن يطبق القواعد المتماشية مع اقتصاده وخصوصياته وينفتح بالقدر الذي يخدم تنميته ويؤجل أو يرفض ما ليس في صالحه، فإن الإتفاقية مع أمريكا تعتمد على المقاربة الشمولية. وبالتالي تحتم الإلتزام بجميع القواعد رغم ما يمكن أن يطرأ من مستجدات أو إكراهات غير متوقعة.^(١)

الفقرة ٢: إجراءات التوقيع: فيما يخص التوقيع على اتفاقية التبادل الحر، فقد توج هذا التوقيع جولات عسيرة من المفاوضات، شملت سبع جولات امتدت على مدى ١٣ شهرا، و قد أعلن يوم ٢ مارس ٢٠٠٤ عن التوقيع الأولي لإتفاق، بعد ذلك أحال الرئيس جورج بوش في ٨ مارس ٢٠٠٤ اتفقا التبادل الحر على الكونغرس الأمريكي، و ذلك بحسب ما يقضي به القانون الأمريكي، و الذي يفرض أن تحال مثل هذه القوانين على الجهاز التشريعي في أجل ٩٠ يوما قبل التوقيع النهائي عليه.

وفي ١٥ جوان ٢٠٠٤ أعلن التوقيع رسميا بواشنطن عن اتفاق للتبادل الحر بين المملكة المغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقع كل من الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية و التعاون و ممثل الولايات المتحدة في التجارة الخارجية السيد "زوبرت زوليك".^(٢)

الفقرة ٣: المصادقة: صادق الكونغرس الأمريكي في جويلية بأغلبية ساحقة على اتفاقية التبادل الحر المبرمة مع المغرب، حيث صوت لصالحها في مجلس الشيوخ بأغلبية ٨٥

(١) ولد القابلة ،المرجع نفسه.

(١) عز الدين الشارف، مرجع سابق .

صوتا مقابل ١٣ معارض، و صادق مجلس النواب بأغلبية ٣٢٣ صوتا مقابل ٩٩، حيث ساندت أغلبية مهمة من الأعضاء الجمهوريين و الديمقراطيين بمجلس النواب اتفاقية التبادل الحر مع المغرب مؤكدين أهميتها الإستراتيجية و انعكاسها الإيجابي على المبادلات التجارية و على العلاقات الثنائية بصفة عامة.

٢- القضايا الإشكالية في الاتفاقية.

طرحت اتفاقية التبادل الحر المبرمة مع الولايات المتحدة إشكالات عميقة سواء خلال مسارها التفاوضي أو من خلال النص النهائي لها.

فبالرغم مما تطرحه الإتفاقية من إيجابيات متعددة يمكن أن يستفيد منها الإقتصاد الوطني، و التي عبرت عنها الجهات الرسمية. فإنها لا تخلوا كذلك من سلبيات تعلقت بالأساس بالنكتم و السرية التي طبعت مرحلة المفاوضات، و الغموض حول مصير بعض القطاعات الحساسة (الفلاحة، الأدوية، الثقافة)، إضافة إشكال آخر يتعلق بمدى قدرة الإقتصاد الوطني على المنافسة الدولية، على العلم أننا نوقع اتفاقية مع أعظم دولة في العالم اقتصاديا، سياسيا و عسكريا.^(١)

لقد وقع المغرب لحد الآن ٨ اتفاقات للتبادل الحر، لم تثر بشأنها إحداها ما أثير بالنسبة لهذه الإتفاقية، إذن ما هي أهم القضايا الإشكالية في هذه الإتفاقية؟ و هل الإقتصاد المغربي مؤهل لخوض أغمار المنافسة الدولية؟

الفقرة ١: غياب الشفافية و الوضوح من الجانب المغربي.

(١) المكان نفسه.

لقد تميز مسار التفاوض بشأن اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية بتباين واضح في طريقة التعامل بين الموقف الأمريكي و الموقف المغربي.

فبالنسبة للأمريكيين فقد أخذ الفريق المفاوض الترخيص الضروري من الكونغرس، و قد تم تسطير الحدود و الإطار الذي يجب التفاوض من خلاله، و كان هناك حرص واضح على إشراك جميع المهتمين من اقتصاديين و مشرعين و اجتماعيين.

بينما حرصت السلطات المغربية المتفاوضة على تهميش جل الأحزاب السياسية، و النخب و الفاعلين الإقتصاديين و الجمعويين، فالمشرع المغربي نفسه لم يكن له أدنى علم بمقتضيات الاتفاقية، بمعنى أنه لم تكن هناك أية مراقبة قبلية، فالمفاوض المغربي كان متحررا من أية رقابة تشريعية، و الغريب في الأمر أن الهيئات السياسية بمختلف مشاربها و توجهاتها لم تعبر عن رفضها لهذا التصرف، و إنما اكتفت بتحريك بعض المؤسسات الموازية لها للتعبير عن موقفها المحتشم من هذا الإقصاء، و منها من اكتفى بطرح بعض الأسئلة الكتابية و الشفوية على الحكومة.

الفقرة ٢: حساسية (الفلاحة، الأدوية، الثقافة) كنماذج قطاعية.

* القطاع الفلاحي: لقد تبين طيلة مسار الاتفاقية الحساسية البالغة للقطاع الفلاحي، مادام الأمر يهم ملايين المغاربة، و ذلك لإعتبارين، من جهة أولى لكون هذا الموضوع لم يكن قد حسم بعد على مستوى اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الموقعة سنة ١٩٩٦، و التي دخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٠ مما قد أثر على المفاوضات الزراعية مع الإتحاد الأوروبي. و من جهة ثانية للوضعية الهشة للقطاع الفلاحي المغربي و للأضرار التي قد تنجم عن الإتفاق مع أمريكا على هذا القطاع، مما قد يعرض بعض

الزراعات فيه للإنهيار الكلي، في ظل ارتهان الفلاحة المغربية للأمطار و ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع، و قد تبلورت خلال المحادثات التي قامت بها الفدرالية الوطنية للصناعة الفلاحية FENAGRI و باقي المهنيين الفلاحيين مجموعة من الأفكار.

* إشكالية الأدوية : للحسم في مدى استفادة المغرب من هذه الإتفاقية في مجال الأدوية المستنسخة، نورد كلام السيد " ديفيد وسكو" رئيس منظمة أصدقاء الأرض " Friends of the earth" الذي يرى أن " بنود الإتفاق المتعلقة ببراءة الاختراع تحد من استخدام المغرب لتلك الأدوية، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على الصحة العامة في المغرب.

* إشكالية القطاع الثقافي: كما هو معلوم أن الولايات المتحدة عبر مختلف مواقفها التاريخية في المجال الثقافي هي ضد مبدأ التعددية الثقافية، و تنهج نفس السياسة اتجاه المنظمات لدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة التي حاولت عبرها تضمين الجانب الثقافي لكنها ووجهت بمطلب الإستثناء الثقافي حيث لم تحصل أمريكا سوى على ١٩ صوتا مقابل ١٣٦.

الفقرة ٣: إشكالية قدرة المغرب على التنافسية الحقيقية (الوزن و القوة).

إن الأساس في الوقت الحاضر أن تحتل السوق الداخلية الأولوية بالنسبة للسوق الخارجية، ففي الدول المتقدمة وقع في البداية توسيع السوق الداخلية و تنمي القدرة الشرائية الداخلية و تنمية الطلب الداخلي، و هذه الحركية الداخلية هي التي مكنت الإقتصاد من كسب قدرة تنافسية و أهله لغزو الأسواق الخارجية و امتلاك مقومات المنافسة ليتوفر في الأخير على اندماج رابح في

التبادل الحر. إضافة إلى أنه في جل التجارب تم إعطاء الأولوية للقيام بإصلاحات هيكلية داخلية، ثم الإنفتاح على الخارج بهياكل داخلية لها قدرة لمواجهة المنافسة الخارجية .

ثانيا: رهانات اتفاقية التبادل الحر المغربي الأمريكي:

1- النهوض بالإقتصاد الوطني:

على صعيد المغرب كانت المحطة البارزة الأولى لكشف رهانات المغرب من وراء اتفاق من هذا النوع في نقاش بمجلس المستشارين حيث أوضح الطيب الفاسي الفهري، الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية و التعاون في ديسمبر ٢٠٠٢، الرهانات التي توطر الجانب المغربي و على رأسها العمل على " إدماج الإقتصاد المغربي في المنظومة الإقتصادية و تكيفه مع المسلسل الجاري للعولمة. و ما يقتضيه ذلك من متابعة الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية و تحسين المناخ القانوني للمعاملات الإقتصادية و تأهيل المقولة المغربية و دعم قدرتها التنافسية" . و أيضا هدف " جلب الإستثمارات الأجنبية، و أن " الإنفتاح على السوق الأمريكي" يدعم هذه الإستراتيجية لما له من وزن و تأثير كبير في الإقتصاد الدولي" كما ذكر في ختام كلمته بالمجلس أن قرار إقامة منطقة للتجارة الحرة التي تقيمها الولايات المتحدة مع مجموعة قليلة جدا من الدول تكتسي أبعادا مختلفة و يؤكد الثقة التي يحظى بها اقتصادنا الوطني في المحيط الجهوي و الدولي و يكرس مصداقية الإصلاحات التي تنتهجها بلادنا" و اعدا بأن تعمل الحكومة على ترجمة ذلك إلى واقع مع الأخذ بعين الاعتبار حقائق و خصوصيات الوضع السوسيوإقتصادي المغربي". و قد أضاف الوزير المنتدب الطيب الفاسي الفهري في جواب له على سؤال بمجلس النواب في ١٨ جوان ٢٠٠٣ أن من الأهداف المرتبطة بالمغرب في توقيع الاتفاقية " تكثيف التحويلات التكنولوجية بفعل جلب الإستثمارات الخارجية" من جهة و " جعل

المغرب أرضية للإستثمارات والشركات الدولية التي ترغب ولوج السوق الأمريكي بشروط تفضيلية، مع الإستفادة من الإمتيازات الممنوحة في مجال ولوج الأسواق الأوروبية والجهوية من جهة ثانية، و توفير المدخلات كالتجهيزات بشكل أهم. الشيء الذي سينعكس إيجابى على الصناعة الوطنية من جهة ثالثة.

٢- تنويع الشركاء الإقتصاديين:

احتل الفضاء الجيوسراتيجي المتوسطي أهمية بالغة في السياسات الأوربية الخارجية و التي سرعان ما ترتب عنها تعاقب عدة أجيال عن الإتفاقيات المبرمة مع بلدان جنوب و شرق حوض المتوسط، و لعل انبثاق السياسة المتوسطية المتجددة مقتضى قانون ١٩ جوان ١٩٩٢ كان قد شكل أهم منعطف في تاريخ التعاون بين بلدان ضفتي المتوسط بحيث دشّن لبداية مرحلة جديدة في تطور هذه العلاقات (١)

ولعل أهم معالم هذا التجديد تتجلى في الترسنة القانونية المهمة التي ما فتئت تنظم هذه العلاقات، بحيث تمخض عن مؤتمر برشلونة (باعتباراه حدث سياسي) إعطاء الإنطلاقة لشراكة الأورومتوسطية التي تتم متابعتها بواسطة مسلسل برشلونة عبر مختلف الإجتماعات الدورية الوزارية الخاصة و التي تستهدف ترجمة أهداف برشلونة على أرض الواقع انطلاقا من تعاون جهوي متعدد الأطراف يهم منطقة المتوسط ككل و يسي جنبا إلى جنب مع التعاون الثنائي لذي يربط الإتحاد الأوربي مع كل شريك متوسطي على حدة بواسطة اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كما هو الشأن بالنسبة لبلدان المغرب العربي، و إخراج منطقة التبادل الحر إلى حيز الوجود .

(١) عز الدين الشارف، مرجع سابق.

إلى جانب ذلك يقتضي مسلسل برشلونة دخول الدول المتوسطية في اندماج جهوي فرعي، من شأنه تسهيل ولوجها إلى المنطقة الأوروبية للتبادل الحر. و في إطار هذا البعد جاء إعلان أكادير كخطوة أولى نحو إحداث منطقة التبادل الحر بين البلدان العربية المتوسطية و عموما فإن إقامة فضاء يتميز بالتبادل الحر و دعم الإنتاج الإقتصادي في الإقتصاديات الأوروبية، اعتبارا لإنعكاساتها السلبية، استلزم من السلطات المغربية اتخاذ إجراءات لإعادة هيكلة النسيج الصناعي و تأهيله لمواجهة التحديات و المعطيات الجديدة، و قد حدد المغرب قيمة الغلاف اللازم لدعم عملية التأهيل في ٤٥ مليار درهم (حوالي ٥ مليارات دولار). يجب تعبئتها في ظرف خمس سنوات.

الفصل الثالث

تحديات ومستقبل العلاقات الأمريكية المغربية

- ◆ المبحث الأول: الاختراق الصهيوني.
- ◆ المبحث الثاني: القواعد العسكرية.
- ◆ المبحث الثالث: تداعيات التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغربية .
- ◆ المبحث الرابع: آفاق العلاقة الأمريكية المغربية.



نصویر

أحمد ياسين

نویسر

@Ahmedyassin90

المبحث الأول الاختراق الصهيوني

استطاعت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية و بفضل الوجود اليهودي الغزير في منطقة المغرب العربي من إقامة شبكات استطاعت أن تمد الدولة العبرية بأدق التفاصيل حول قضايا عديدة^(١) ودخلت الإستراتيجية الإمبريالية- الصهيونية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط منعطفا جديدا منذ سنة ١٩٩٤ مع انطلاق "الحوار المتوسطي" الذي ضم الناتو، بالإضافة إلى ست دول متوسطية هي: إسرائيل والأردن ومصر وتونس و موريتانيا والمغرب، وهو مسار يندرج ضمن ما يسمى بـ"برنامج الشراكة من أجل السلام". في يونيو ١٩٩٨ ، ستأتي مبادرة "إيزنستات" EIZENSTAT للشراكة الأمريكية- المغربية من أجل تأسيس منطقة للتبادل الحر، خصصت لها الولايات المتحدة الأمريكية غلafa ماليا يقدر بملياري دولار.

ومن زاوية أمنية مخبرانية، ترى أمريكا وإسرائيل أن التنسيق مع دول المغرب العربي من شأنه أن يخلق تعاونا يتعلق بتبادل المعلومات حول الحركات الإسلامية. كما ترى دراسات الإمبرياليين على الصعيد الجيو- سياسي أن التطبيع مع دول شمال أفريقيا أصبح ضروريا لتكريس الدور الأمريكي - الإسرائيلي في كل القارة الإفريقية.

(١) يحي ابو زكرياء ، الطريق الى الصحراء الغربي عبر تل اببيب" اختراقات الموساد في المغرب العربي!" مقالات - سياسة وأحداث. في :

ولن تتردد الأنظمة الحاكمة في مسايرة الإستراتيجية الإمبريالية وتدخل في سباق نحو التطبيع مع دولة إسرائيل.^(١)

نظام الجزائر: خلال مراسيم جنازة الحسن الثاني بالرباط في ١٩٩٩، صافح الرئيس الجزائري "بوتفليقة" إيهود باراك، كما صرح مرارا للصحافة بوجود آفاق واسعة للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وإسرائيل، وبأنه لا يشعر بأي عدااء تجاه هذه الأخيرة.^(٢)

نظام موريتانيا: انطلقت العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية بشكل رسمي في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ عبر فتح مكتب لرعاية المصالح. وفي نهاية أكتوبر ١٩٩٨، قام وزير الخارجية الموريتاني بزيارة إلى الكيان الصهيوني عقد خلالها مباحثات سرية اقترحت من خلالها موريتانيا باستقبال نفايات نووية من مفاعل ديمونة الإسرائيلي، بالإضافة إلى السماح لإسرائيل بإجراء اختبارات عسكرية للصواريخ طويلة المدى عبر إطلاقها من إسرائيل لإصابة أهداف في صحراء موريتانيا. ولم تجد موريتانيا حرجا في إعلان تطبيعها مع إسرائيل في حفل تعيين السفراء بين البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ / ٠٩ / ٢٠٠٠.

نظام المغرب: تاريخ عريق في خدمة المصالح الإمبريالية-الصهيونية

يمثل النظام المغربي حالة فريدة في التطبيع من خلال أدواره التاريخية في خدمة المصالح الإمبريالية-الصهيونية

(١) فؤاد وليد، التطبيع مع دولة إسرائيل حلقة أساسية في المخططات الإمبريالية بالمنطقة

http://209.85.129.132/search?q=cache:guRtZVq9cq4J:www.almounadil-a.info/article_imprimer.php

(٢) المكان نفسه.

بالمنطقة. منذ بداية الستينات، كان يعمل على تهجير المغاربة اليهود إلى إسرائيل مقابل رسوم مالية بالدولار. ويشكل حجم الجالية اليهودية الكبير وسيلة تواصل دائم بين الجانبين، حيث يوجد حوالي مليون يهودي مغربي بإسرائيل، و ٣٠٠ ألف يهودي مقيم بالمغرب، وهو أكبر عدد لطائفة يهودية في دولة عربية. كما يوجد في المغرب عدة جمعيات يهودية تعمل في مجال التطبيع مع إسرائيل كجمعية "هوية وحوار" (تأسست سنة ١٩٧٤)، و "التجمع العالمي لليهودية المغربية" (تأسس سنة ١٩٨٥)، و "المركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة" (تأسس سنة ١٩٩٥)، ثم الاتحاد العالمي لليهود المغاربة (تأسس في ٣ ماي ١٩٩٩). ثلاثة أيام بعد الانفجارات الإرهابية بالبيضاء في ماي ٢٠٠٣ وبعث "سام بنشترت"، رئيس هذا الاتحاد، رسالة عاجلة باسم "أرييل شارون" إلى رؤساء الجمعيات والوفود اليهودية في المغرب جاء في نصها: "لا تتأخروا في ظل التهديد الذي يحلق فوق رؤوسكم. احزموا حقائبكم للعودة إلى إسرائيل، وسوف تقدم لكم مؤسسات دولتنا كل الدعم وتجدون إلى جانبكم ٧٠٠ ألف من اليهود المغاربة الذين جاؤوا قبلكم إلى إسرائيل". وكان موقف الطائفة اليهودية بالمغرب على لسان رئيسها "سيرج بير ديغو" هو رفض الدعوة لأن "المغرب أكثر أمنا من إسرائيل، وأن الهجمات أحداث عابرة وعرضية ولا تعكس التعايش بين المسلمين واليهود الذي ميز المغرب منذ قرون".

في تونس غير أنه من المعروف أن تونس كانت من أول الدول العربية إثر اتفاقيات "أوسلو" تفتح مكتباً للاتصال في إسرائيل، رغم تقطع هذه العلاقة بسبب وصول حكومتي "نتنياهو" و"شارون" إلى السلطة، وعودة توتر الصراع في المنطقة. غير أن اللقاءات الرسمية والزيارات المتبادلة (زيارة الوفد الصناعي الإسرائيلي إلى مؤتمر دولي في تونس أواسط ديسمبر ٢٠٠٣) لم تنقطع. كما ان هناك تقارير متزايدة حول إمكانية إعادة تنشيط التطبيع السياسي مع إسرائيل وتزايد الاتصالات مع وزير

الخارجية الإسرائيلية "شالوم كوهين" ذي "الأصل التونسي" خاصة في الأسابيع الأخيرة من شهر جانفي ٢٠٠٤، ولا يبدو ذلك منفصلا عن الزيارة المرتقبة للرئيس التونسي الحالي إلى الولايات المتحدة^(١).

ولعلنا نتذكر ان احدى الخطوات التي قام بها الرئيس التونسي الحالي أثناء زيارته الى الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ هي مخاطبته بشكل خاص الجالية اليهودية التونسية المقيمة في أمريكا ودعوته لها لزيارة تونس، وهو ما يذكرنا بالنصيحة التي وجهها السفير الإسرائيلي في باريس إلى بورقيبة سنة ١٩٥٦ حول أهمية الاعتماد على اليهود الأمريكيين للتقرب من الولايات المتحدة.

(١) الطاهر الأسود، "توابت العلاقات التونسية الأمريكية وآفاقها في ظل رؤى المحافظين

الجدد للمنطقة العربية"، مجلة أقلام ع.١٠. السنة الثالثة /فبراير 2004. في:

http://www.aqlamonline.com/archives/no10/lassoued_2.html

المبحث الثاني القواعد العسكرية

يعزو المحللون للشؤون المغرب العربي تزايد اهتمام واشنطن بمنطقة الشمال الإفريقي وامتداداتها الجنوبية في جانب منه إلى تنامي المخاوف من نقل تنظيم "القاعدة" نشاطاته إلى المنطقة بسبب الانفلات الأمني وغياب سيطرة الدول على حدودها، والإقرار بوجود قواعد للتدريب، واستقطاب المناصرين المعادين للغرب، ما يعني في رأي أكثر من مراقب أن أخطار تنامي الظاهرة الإرهابية لم يعد موجهاً ضد أنظمة المنطقة، كما في حال تداعيات الصراع على السلطة في الجزائر أو الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء المغربية أو تعرض ثكنة عسكرية موريتانية إلى هجمات سرقة وتهريب الأسلحة، وإنما أصبح يهدد المصالح الأميركية، لا سيما في ضوء إفادات معتقلين ينحدرون من أصول مغربية لهم ارتباطات بشبكات مغربية وأوروبية أنهم كانوا يعتزمون تشكيل تنظيم مغربي لـ "القاعدة" على غرار تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين".^(١)

وكان الظهور الشبه الرسمي للأمريكيين في المنطقة في شهر مارس ٢٠٠٤، في عملية عسكرية قادتها أربع دول من دول الساحل وهي (مالي، تشاد، النيجر، والجزائر) ضد ما يعرف بالجماعة السلفية للدعوة والقتال ثم قيام قوات أميركية متمركزة في أوروبا طيلة أسبوعين من العام ٢٠٠٥ بمناورات للتدريب على مكافحة الجماعات الإرهابية مع قوات من الجزائر وموريتانيا وتشاد ومالي والسنغال ونيجيريا والنيجر وتونس والمغرب. وتوزعت أربع فرق أميركية قوامها ألف جندي على كل من تشاد والنيجر ومالي والجزائر وموريتانيا حيث نفذت تدريبات مشتركة مع ثلاثة آلاف جندي إفريقي. وأدرجت المناورات في إطار "المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب" التي كانت مقررة

(١) توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص.٤٣.

منذ أشهر، إلا أن الغارة التي نفذتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية مطلع شهر ماي ٢٠٠٥ على قاعدة عسكرية شمال موريتانيا حملت على التعجيل بإجراء المناورات التي أشرف عليها الجنرال هولي سيلكمان قائد القوات الأميركية في أوروبا. وكان الكونغرس وافق على الترفيع من حجم الاعتمادات المخصصة للبلدان التسعة في إطار تلك "المبادرة" من ٦ ملايين دولار إلى ١٠٠ مليون دولار في السنة على مدى خمسة أعوام اعتباراً من السنة ألفين وسبعة.

ويدرس حلف شمال الأطلسي حالياً إمكان إقامة قواعد مراكز للتدريبات العسكرية في منطقة المغرب العربي، لتدريب قوات الحلف. وقد تم اقتراح اسم الجزائر كدولة محورية في الإستراتيجية الأميركية وفي المنطقة ككل لاحتضان هذا المشروع، إضافة إلى امتلاكها شريطاً ساحلياً طويلاً يمتد على مسافة ١٢٠٠ كلم. وكان المغرب يسعى هو الآخر لاستضافة هذا المركز، غير أن الإدارة الأميركية تميل أكثر إلى الجزائر، لاسيما بعد التحاقها بعملية "أوبيريشن أكتيف اندرفور" التي تهدف إلى تأمين منطقة البحر المتوسط وتأمين الملاحة الجوية وإحباط العمليات الإرهابية. (١)

في ١٠ جوان ٢٠٠٣ نشرت صحيفة "الوول ستريت جورنال" واسعة الاطلاع تقريراً مهماً حول "خطط أمريكية لتخفيضات هامة في عدد القوات الأمريكية المتمركزة في ألمانيا". ونقلت الصحيفة عن "مسؤولين رسميين في وزارة الدفاع" تفكيرهم في إمكانية إقامة قواعد عسكرية "شبه دائمة" في كل من تونس والمغرب والجزائر في إطار التحويلات الكبيرة المزمع إدخالها على الانتشار العالمي للقوات الأمريكية. ولكن أهم ما في هذه التقارير إشارة بعضها إلى أن هذه التحويلات العسكرية تأتي ضمن تحويلات سياسية أمريكية تؤكد بشكل خاص على لعب دور

(١) المرجع نفسه، ص ٤٤٠.

"الشرطي العالمي" (Globalcop) وهو ما يقع ربطه بالأساس برؤى مجموعة المحافظين الجدد داخل البنتاغون.

في نفس الوقت تداولت أوساط المعارضة التونسية في الخارج أنباء من داخل تونس تؤكد الأنباء الصادرة عن المصادر الإعلامية الأمريكية. حيث هناك حديث عن نية لإقامة قاعدة أمريكية في جهة بنزرت وستشمل تحديدا قاعدتين عسكريتين تونسييتين: القاعدة الجوية سيدي أحمد والقاعدة البحرية باشاطر. ويعني ذلك عمليا مجالا استراتيجيا من الساحل الشمالي الشرقي التونسي يقع بين منطقتي سجنان وكاب سرات..^(١)

أما في المغرب هل تستعد واشنطن لبناء قاعدة عسكرية جنوب المغرب وتحديدًا في منطقة "طانطان"؟.. هذا هو السؤال الذي يشغل بال الرأي العام المغربي في الوقت الراهن، بعدما تناقلت وسائل إعلام مغربية مستقلة وأسبانية أنباء عن أن التواجد الأمريكي في هذه المنطقة يأتي في إطار التحضير لبناء قاعدة عسكرية هناك.^(٢)

ورغم التصريحات الأمريكية القائلة بأن هذا التواجد العسكري يأتي في إطار إقامة مشاريع تنموية وإنسانية لأهالي المنطقة، فإن الشارع المغربي مال إلى فهم الصمت الرسمي المغربي على أنه يأتي تجنبًا للاعتراف بالحقبة.

وكتب الصحفي "لويس دي فيجا" في صحيفة "آ.بي.سي الأسبانية" يوم ٣١-٣-٢٠٠٥ بأن القاعدة الأمريكية في طانطان

(١) الطاهر الأسود، "التقرير الخاص بالعمل على إقامة قواعد عسكرية أمريكية في تونس والمغرب"، مجلة أقلام ع.١٠. السنة الثالثة /فبراير 2004. في:

http://www.aqlamonline.com/archives/no10/lassoued_2.html

(٢) مريم التيجي " قاعدة عسكرية أمريكية تلوح بأفق المغرب" في:

<http://www.bramjnet.com/vb3/archive/index.php/t-4443.html>

ستكون محطة استراحة للقوات الأمريكية المعنية بالنزاعات في الشرق الأوسط.

وذهبت أسبوعية "الأيام" المغربية المستقلة الصادرة يوم ٦-٤-٢٠٠٥ إلى قراءة البلاغات الرسمية المغربية "الغامضة" على أنها "اعتراف ضمني بوجود عسكري أمريكي غير عادي في صحراء المغرب".

وقامت أسبوعية "الصحيفة" المغربية الصادرة في نفس التاريخ بتحقيق ميداني كشف لها وجود شيء ما يبنى بمصب وادي درعة عند ضواحي مدينة طانطان تحت حراسة أمنية وعسكرية مشددة، وأن ناقلات للإسمنت المسلح تتدفق على المنطقة التي كانت قبلة للسياح قبل أن يصبح الاقتراب منها ممنوعاً على بعد عشرات الكيلومترات.

إلا أن واشنطن سعت إلى نفي تلك الأنباء. ووزعت السفارة الأمريكية في الرباط بياناً على ممثلي الصحافة المحلية بتاريخ ٣١-٣-٢٠٠٥ يقول: إن تواجد القوات الأمريكية بمدينة طانطان يأتي في إطار إقامة مشاريع تنمية وإنسانية لأهالي المدينة، من بينها إجراء عمليات جراحة عيون لأهالي المدينة، وتوزيع ملابس على الأطفال هناك.^(١)

الموقف الرسمي الحكومة المغربية التزمت من جانبها الصمت حيال ما يثار من تكهنات، واكتفى خبر صادر عن وكالة المغرب العربي للأنباء يوم ٧-٤-٢٠٠٥ بالحديث عن "الأهداف الإنسانية" التي يتواجد بسببها الجنود الأمريكيون.

وذكرت الوكالة أن القوات الأمريكية قدمت "كمية من اللوازم المدرسية" لصالح تلاميذ إحدى المدارس الابتدائية بالمدينة.

(١) المكان نفسه.

وقد بررت السلطات المغربية المحلية في السابق وجود جنود أمريكيين في مدينة طانطان بقيامهم ببناء ٥ فصول دراسية بمدرسة عين الرحمة الابتدائية.

وحسب المصادر الرسمية دائماً فإن هذا المشروع أشرف عليه مهندسون من الجيش الأمريكي، بتكلفة استثمارية بلغت ٢٠٠ ألف دولار.

وكانت الصحافة الأسبانية سباقة إلى "كشف" طبيعة التواجد الأمريكي في المغرب، كما سبق لها أن كشفت عام ٢٠٠٤ نوعاً آخر من التواجد الأمني الأمريكي في صحراء الجزائر، حيث سمحت الجزائر حسب يومية "الباييس" الأسبانية بوجود قواعد للتجسس على أراضيها، مما يجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تحت المجهر الأمريكي.

المبحث الثالث تداعيات التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغربية

شكلت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ هدفا للصراع القوى العظمى في العالم، وذلك راجع أساسا إلى موقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها حلقة وصلة بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب.

وقد اعتبرت المنطقة المغربية منطقة نفوذ فرنسية صرفة، وذلك منذ الربع الأول للقرن ١٩ الميلادي، تاريخ تكالب الأطماع الفرنسية على إفريقيا عموما، وعلى المغرب العربي خصوصا، في أعقاب تقسيم مناطق النفوذ في العالم بين القوى التقليدية آنذاك لاسيما فرنسا و بريطانيا.

وهكذا فقد ظلت فرنسا اللاعب الأبرز الذي لم يكن الوحيد، في المنطقة المغربية، سواء في الفترة الاستعمارية أو في المرحلة التي عقيبتها. إذ اعتبرت الدول المغربية (المغرب، تونس، الجزائر) منطقة خلفية للقوى الفرنسية من خلال تبعية هذه الدول سياسيا، اقتصاديا وثقافيا... لفرنسا.

إلا انه من الواضح في السنوات الأخيرة أن النفوذ الفرنسي بالمنطقة مهدد بشكل فعلي من طرف الجانب الأمريكي الذي دخل بقوة غير مسبقة على خط الصراع مع فرنسا من أجل سحب البساط من تحت نفوذها بالمنطقة كما فعل في مناطق أخرى من العالم كانت محسوبة إلى عقود قليلة على فرنسا.

وبالنظر إلى تاريخ المنطقة في الوجود الأمريكي بها يعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، من خلال تواجد بعض القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب وليبيا. واستمر هذا التواجد العسكري كذلك إبان الحرب الباردة، وقد كانت الولايات المتحدة

الأمريكية آنذاك لا تعلن نفسها منافس جدياً للنفوذ الفرنسي حول المنطقة المغاربية حيث كانت ترى فيها نقطة تحالف مهمة مع حلفاءها الأوروبيين وفي مقدمتهم فرنسا. هذا بالرغم من بعض الخلافات التي كانت تطفو على السطح بين الفينة والأخرى.^(١)

تقليدياً تعتبر فرنسا أنها صاحبة الموقع الأفضل في التعامل السياسي والاقتصادي والثقافي مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، والمغرب) بسبب ماضي الانتداب على^(٢) هذه المساحة الجغرافية. إلا أن إدارة بوش دخلت على خط التنافس وأخذت بمزاحمة الشركات الفرنسية والضغط عليها وعلى الحكومات لقطع الطريق على الصفقات والاتفاقات وخصوصاً مؤسسات الطاقة والتصنيع الحربي.

وأصبحت منطقة المغرب العربي منطقة تنافس دولية عجزت أقطارها عن مواجهة التحديات الداخلية و التحديات الخارجية التي تهدد سيادتها وأمنها :

- تزايد المناورات العسكرية الأمريكية في أعالي بحار الأقطار المغاربية وهذا يعني في الفقه الإستراتيجي أن سياسة الردع الأمريكي توظف العامل العسكري للضغط على الأقطار المغاربية.

- كذلك تزايد المناورات العسكرية الأوروبية في المنطقة المغاربية في ظل هذا التنافس فهي مرشحة لإستقبال تناقضات دولية تؤثر على إستقرارها وسيادتها^(٣).

(١) عالي سلوكو، "التنافس الأوربي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي" في:

<http://drisslagrini.maktoobblog.com/category>

(٢) وليد نويهض، "عودة التنافس الفرنسي الأمريكي على المغرب والمشرق" في

<http://forum.rachad.org/viewtopic.php?f=9&t=591&start=0&st=0&sk=t&sd=a>

(١) ناجي عبد النور، مرجع سابق.

لكن يلاحظ أن الطرفان الأمريكي و الأوروبي ، رغم المخاوف من بعضهما البعض و التنافس فيما بينهما يتقاسمان السيطرة الاقتصادية عن طريق المناصب الدولية، وذلك في إطار مفهوم توافق^(١) المصالح و التصالح ضد الآخرين ، اذ نجد على سبيل المثال : رئاسة صندوق النقد الدولي F.M.I قد أوكلت إلى شخصية أوروبية ، و رئاسة البنك الدولي B.M قد أسندت إلى شخصية أمريكية ، وإنما هذا يدل على اتفاق مسبق بين الطرفين لتقاسم المغنم و ذلك لان العدو مشترك و هو باقي دول العالم الأخرى و التي يجب أن تبقى خاضعة لتوجهات الاستعمار الجديدة القاضي بهيمنة اقتصاد السوق .

(٢) احمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة، (القاهرة: مكتبة نهضة ، الشرق، ٢٠٠٠) ص.١٦٤-١٧٠

المبحث الرابع آفاق العلاقة الأمريكية المغربية

منطلقات مستقبلية للسياسة الأمريكية:

- أ- مواصلة الاستئثار الأمريكي بمنافع وفوائد الهيمنة والسيطرة شبه المطلقة على النظام الدولي
- ب- ستواصل الولايات المتحدة احتفاظها بشكل مضمون بعلاقاتها مع جميع الدول العربية التي تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأمنية.
- د- من المتوقع أن تزيد الولايات المتحدة من حدة الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية على الدول العربية المحافظة.
- ذ- ستسعى الحكومة الأمريكية للمحافظة على سير عملية التسوية دون ممارسة أي ضغط يذكر على إسرائيل^(١).

والسؤال الذي يطرح هو:

ما هي دوافع السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه منطقة المغرب العربي والعالم العربي عموماً بالنسبة للقرن القادم؟.

(١) محمد جواد علي، "السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وآفاق المستقبل" مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية (نحو مستقبل مشرق) الجامعة الأردنية: عمان -الأردن

إنه سؤال جوهري يفرض نفسه في ظل العولمة الاقتصادية والثقافية الجديدة وما سترتب عنها من تأثيراً متعددة، وقد بدأت مؤشرات هذه التأثيرات تبرز إلى الوجود بعد أن عبرت الولايات المتحدة عن رغبتها في إقامة منطقة اقتصادية للتبادل الحر بينها وبين شمال أفريقيا وهو مشروع ذو أبعاد إستراتيجية بالغة الأهمية ليس أقلها منافسة الحضور الأوروبي في جنوب البحر المتوسط..^(١)

وقد أشار الباحث إلى ازدياد اهتمام الولايات المتحدة بالمغرب وذلك لعدة أسباب من بينها محاولة لتطويق النفوذ الأوروبي في المنطقة التي تعيش ضمن الاهتمام الفرنسي والأوروبي، ورغبة أمريكا أن تجد لها مسالك عديدة للدخول في عمق القارة الأفريقية.^(٢)

يمكن القول أن العلاقات الأمريكية المغربية سوف لن تعرف أي تغيير جذري لسبب واحد، أن أمريكا لها علاقات متميزة الآن مع جميع دول شمال إفريقيا باستثناء موريتانيا (تداعيات انقلاب ٢٠٠٨/٠٨/٦)، أو بعارة أخرى لا يوجد مشكل سياسي بين أمريكا يدفعها إلى تغيير الإستراتيجية الحالية في شمال إفريقيا. في هذا السياق، ينبغي أن نشير أن العلاقات الخارجية لأمريكا تطبخ من قبل ثلاثة هيئات رسمية: وزارة الخارجية، البانتغون ووكالة الاستخبارات الأمريكية: CIA، و أن كل هيئة تقدم تقريرها إلى مجلس الأمن القومي، الذي يتخذ القرار

(١) محي الدين الحضري، "الولايات المتحدة في منظار المغرب العربي: رؤى متقاطعة

حول واقع وآفاق العلاقات المغربية الأمريكية" مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية

(نحو مستقبل مشرق) الجامعة الأردنية: عمان -الأردن

(٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، "العلاقات المغربية الأمريكية: الدلالات وآفاق العلاقات

المستقبلية"، مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية (نحو مستقبل مشرق) الجامعة

الأردنية: عمان -الأردن.

المناسب الخاص بالمشاكل المطروحة في المنطقة المغاربية، و لقد كان للوبيات دورا مؤثرا في صناعة القرار السياسي الاقتصادي، المتعلق بمنطقة المغرب العربي خاصة لوبي شركات النفط القريب من الجنرالات في الجزائر.

أما الملفات التي سوف يديرها الرئيس الجديد و المتعلقة بالمغرب العربي، فهي ملف الطاقة في الجزائر و ليبيا، وهذا سيبقى من اختصاص الشركات العابرة للقارات التي سوف يتحرر من نفوذها الرئيس الجديد أوباما ، فلا زال ملف النزاع حول المحروقات مفتوحا بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر التي باعت حصة مهمة من شركة سونطراك للأمريكيين، تم انقلبت عليهم في تصويت آخر للبرلمان الجزائري الذي رفض خصخصة قطاع النفط والغاز، أما الجماهيرية الليبية، فلقد طوت ماديا كل تداعيات قضايا لوكربي و برلين و الطائرة النيجيرية، فليبيا فتحت أبوابها للاستثمارات الأمريكية في كل المجالات و بشروط تفضيلية خاصة في مجال النفط و المعادن و الزراعة و البتروكيماويات، فالطاقة بالنسبة للأمريكيين هي عنصر أساسي في مقاربة أمنهم القومي.^(١)

أما من ناحية الأمن و الدفاع، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم بالحرب على الإرهاب إلا بعد أحداث ١١/٠٩/٢٠٠١، وبدأت تكتشف أن هذه الظاهرة عالمية و عنكبوتية و لا يمكن مواجهتها لوحدها. ومن هذا الواقع، اعتبرت الجزائر من أهم ساحات المواجهة في حرب لا يعرف مكان العدو و لا سلاحه و لا تكتيكاته. المشكل الآخر الذي لا زال لم يعرف طريقه إلى الحل هو نزاع الصحراء المغربية، فموقف الإدارة الأمريكية المقبلة لن يتغير قط، فهي سوف تستمر في دعمها و تشجيعها للمبادرة

(١) عبد الرحمن مكاوي "مستقبل العلاقات الأمريكية المغربية"، العرب الأسبوعي،

السبت ٠١/١١/٢٠٠٨، الطاقة و الأمن، ص.٨٠.

المغربية القائمة على مقترح الحكم الذاتي لإقليم الصحراء الذي
يلقى صدًى ايجابى و متزايد فى العالم وفى أروقة الأمم المتحدة.

الاستنتاجات:

لقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية -مع مرور الزمن وعبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي- تتميز بتطور المحاورات وتعدد النقاشات حول أهدافها واتجاهاتها، فالأول بين دعاة الانعزالية والانكفاء وبين مؤيدي التدخل والانخراط في الشؤون الدولية، والثاني مس طبيعة هذا الانخراط في تغليب العمل الفردي والذي تخول القوة الأمريكية الفريدة القيام به أو تفضيل العمل الجماعي الذي يقوم على مبدأ التعاون والتشاور، وثالثا علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو ضرورة إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية، أو يمكن توظيف الاثنين معا دون أن يضر ذلك بالمصالح العليا للولايات المتحدة .

إن صنع هذه السياسة يمر عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل والذي يتيح انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبية لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتماءات والمصالح والتوجهات، وتميزت السياسة الأمريكية عموما بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك في فترة كلينتون ومع وصول الإدارة الجمهورية إلى الرئاسة عادت الأولويات الأمنية لتحتل موقعا مهما على أجندة صناع القرار خاصة في ظل التطورات والأحداث التي عرفتتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد، والهدف النهائي ظل خدمة المصالح الأمريكية بما يفضي إلى إبقاء الزعامة والسيطرة الأمريكية وتوسيع نفوذها.

وظهرت منطقة المغرب العربي كأحد مناطق تنفيذ هذه الإستراتيجية فاقصاديا تضع الولايات المتحدة فرصة مهمة لتوسيع مجالات الاستثمار لشركاتها خاصة في القطاعات الحيوية

كالمصادر الطاقوية التي تتوفر عليها بعض دول المنطقة، وهذا ما سيعزز وضعها المتميز كمتعامل اقتصادي مع المنطقة.

إن تحقيق الأهداف المذكورة كان يحتم التركيز أيضا على الجانب السياسي بمساعدة دول المنطقة في عملية التحول نحو الديمقراطية وإرساء أسس ودعائم دولة القانون ومحاربة الفساد السياسي والإداري المنتشر في المنطقة، إضافة إلى محاولة التنسيق مع هذه الدول في مكافحة الإرهاب ضمن ما يسمى بعودة الأولوية الأمنية في فترة الرئيس بوش الابن.

ويبقى التوجه الجديد الذي جاء به الرئيس الحالي "بارك اوباما" يثير كثير من التساؤلات حول مصداقية هذا الطرح القائم على الدبلوماسية و تغليبها على القوة و التقرب من العالم العربي والإسلامي وهي سياسة لم تعهد الولايات المتحدة على انتهاجها .



نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

@Ahmedyassin90



البحث الوثائقي:

اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية
والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٣

الجريدة الرسمية، ع: ٤٨٢١، بتاريخ ١٤ أغسطس
٢٠٠٠، ص: ٢٢١٠-ظهير شريف رقم ١.٩٨.١٠ صادر في
٢٥ من ربيع الأول ١٤٢١ (٢٨ يونيو ٢٠٠٠) بنشر اتفاقية
التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في ١٠
محرم ١٤٠٤ (١٧ أكتوبر ١٩٨٣) بين المملكة المغربية
والولايات المتحدة الأمريكية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله واعز أمره أننا:

بناء على اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي
الموقعة بالرباط في ١٠ محرم ١٤٠٤ (١٧ أكتوبر ١٩٨٣) بين
المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لتبادل الإعلام باستيفاء الإجراءات اللازمة للعمل
بالاتفاقية المذكورة.

أصدرنا امرنا الشريف بما يلي:

تنشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، اتفاقية
التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في ١٠

محرم ١٤٠٤ (١٧ أكتوبر ١٩٨٣) بين المملكة المغربية
والولايات المتحدة الأمريكية.

وحرر بالرباط في ٢٥ من ربيع الأول ١٤٢١ (٢٨ يونيو
٢٠٠٠).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

لإمضاء: عبد الرحمن يوسف.

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة
الأمريكية رغبة منهما في المحافظة على العلاقات العريقة التي
تجمع بين البلدين وتوطيدها، وفي إقامة تعاون قضائي فعال في
الميدان الجنائي،

اتفقتا على ما يلي:

الفصل الأول

مجال التطبيق

١- يتعهد الطرفان المتعاقدان، وفقا لمقتضيات هذه الاتفاقية، بالتعاون المتبادل لتنفيذ طلبات البحث، والإجراءات القضائية، والاستماع إلى الشهود، والتبليغات.

٢- كلما اعتبر أحد الطرفين أن الاطلاع على أفعال أو وثائق أو ملفات مسطرية ضروري للقيام بإجراء موجه ضد شخص من أجل ارتكاب أفعال منصوص عليها وعلى عقوبتها فوق ترابه، فإن الطرف الآخر يتعهد بمساعدته بما يلي، دون الحصر:

(أ) الاستماع إلى شهادة أي شخص؛

(ب) توجيه وثائق المسطرة؛

(ج) تنفيذ الطلبات التي تقضي بالبحث والاستماع إلى الأشخاص المعنيين بالإجراءات، والتفتيش والحجز، طبقا لقواعد المسطرة المطبقة في الدولة المطلوبة؛

(د) تبليغ الأوراق القضائية؛

(هـ) توجيه ملخصات السجل العدلي.

٣- تهدف هذه الاتفاقية فقط إلى التعاون بين السلطات القضائية في الدولتين المتعاقدين.

الفصل الثاني

حدود تنفيذ الطلبات

١ - يمكن رفض التعاون القضائي في الحالات الآتية:

أ) إذا كان من شأن تنفيذ الطلب المساس بسلامة الدولة المطلوبة أو بنظامها العام أو كان مخالفا لتشريعاتها؛

ب) إذا كان الطلب لا يتعلق إلا بمخالفات تشكل خرقا للالتزامات العسكرية فقط؛

ج) إذا كان الطلب لا يتلاءم ومقتضيات هذه الاتفاقية.

٢- تقرر الدولة المطلوبة قبل رفض تنفيذ أي طلب وفقا لهذا الفصل، ما إذا كان من المناسب تقييد مساعدتها بشروط معينة تعتبرها ضرورية، ويجب على الدولة الطالبة أن تحترم هذه الشروط، إذا قبلت المساعدة المعلقة عليها.

٣- يمكن للدولة المطلوبة، بعد إشعار الدولة الطالبة، تأجيل التنفيذ إذا تبين أن من شأنه عرقلة أبحاث أو إجراءات أخرى جارية في تلك الدولة.

٤- تبلغ الدولة المطلوبة الدولة الطالبة فورا بالسبب الذي جعلها تؤجل تنفيذ الطلب أو ترفضه.

الفصل الثالث

السلطات المركزية

- ١- يعتمد كل طرف متعاقد سلطة مركزية.
- ٢- يعتبر وزير العدل أو من يفوضه السلطة المركزية بالنسبة للمملكة المغربية. يعتبر وزير العدل أو من يفوضه السلطة المركزية بالنسبة للولايات المتحدة.
- ٣- تقدم الطلبات، وفقا لهذه الاتفاقية، من طرف السلطة المركزية في الدولة الطالبة إلى السلطة المركزية في الدولة المطلوبة.

الفصل الرابع

مضمون طلبات التعاون

- ١- يقدم طلب التعاون محررا بلغة الدولة المطلوبة.
- ٢- يتضمن الطلب البيانات الآتية:
 - أ) اسم السلطات المشرفة على البحث أو على الإجراءات التي يتعلق بها الطلب؛
 - ب) موضوع البحث أو الإجراءات وطبيعتها؛
 - ج) وصف عناصر الإثبات، والمعلومات المطلوبة و أعمال المساعدة التي يجب القيام بها؛
 - د) الغرض الذي يقصد من أجله الحصول على عناصر الإثبات أو المعلومات أو أية مساعدة.
- ٣- يتضمن الطلب قدر الإمكان كل المعلومات المتوفرة عن هوية الشخص المعني وجنسيته وعنوانه، وكذا الصفة التي يذكر

بها في الإجراءات وكل العناصر الأخرى التي يمكن إحاطة الدولة المطلوبة بها لتمكينها من تنفيذ الطلب.

الفصل الخامس

تنفيذ الطلب

- ١- تستجيب السلطة المركزية للدولة المطلوبة فوراً للطلب وتحيله عند الاقتضاء إلى السلطة المختصة في الموضوع. وتتخذ هذه السلطة كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ الطلب.
- ٢- إذا كان تنفيذ الطلب يقتضي اتخاذ إجراء قضائي أو إداري، يحال الطلب إلى السلطة المختصة بواسطة الأشخاص المعيّنين من السلطة المركزية للدولة المطلوبة، دون أن يترتب على ذلك أي صائر بالنسبة للدولة الطالبة.
- ٣- تنفيذ الطلبات وفقاً لقوانين الدولة المطلوبة غير أنه يجب اتباع المسطرة الواردة في الطلب إذا تبين للسلطة المركزية في الدولة المطلوبة أن ذلك لا يخالف تشريعها.

الفصل السادس

المصاريف

تقوم الدولة الطالبة بأداء مجموع المصاريف المترتبة عن تنفيذ الطلب أو بتسديدها، متى طلب منها ذلك، باستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة ٢ من الفصل ٥.

الفصل السابع

سرية عناصر الإثبات

١- يجوز للدولة المطلوبة أن تطالب باستعمال عناصر الإثبات بصفة سرية، ما لم يكن الإفضاء بها لازما في دعوى قضائية.

٢- لا يجوز للدولة الطالبة، دون موافقة الدولة المطلوبة، أن تستعمل عناصر الإثبات المستقاة بموجب هذه الاتفاقية لأغراض أخرى غير الأغراض الواردة في الطلب.

الفصل الثامن

شهادة الشهود

١- يلزم الشخص الذي تكون شهادته ضرورية عند الاقتضاء بالحضور والشهادة أو الإدلاء بوثائق وملفات وأشياء، كما لو أن الأمر يتعلق ببحث أو بإجراءات تتخذ بالدولة المطلوبة.

٢- يواصل الاستماع إلى الشاهد إذا ادعى خلال الاستماع إليه حصانة أو امتيازاً أو نقصاً في الأهلية بموجب تشريعات الدولة الطالبة. وتحاط الدولة الطالبة علماً بهذا الادعاء.

٢- بناء على طلب الدولة الطالبة تقدم الدولة المطلوبة، مسبقاً معلومات عن تاريخ الاستماع إلى الشاهد ومكانه، لتمكين

الدولة الطالبة من اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مفيدة
بمناسبة هذا الاستماع.

٤- ترخص الدولة المطلوبة أثناء تنفيذ طلب بحضور محام، وإذا
تعلق الأمر بمقابلة، ترخص بحضور كل شخص متابع مع
الشهود.

٥- يتم الاستماع إلى الشاهد وتتم عند الاقتضاء مقابلاته مع
الشخص المتابع، حسب القوانين الوطنية المطبقة في هذا
الموضوع. ويمكن للمحامي الحاضر استنطاق الشخص
المطلوبة شهادته، تحت مراقبة السلطة المكلفة بتنفيذ الطلب.

الفصل التاسع

الاستحضر الدولي للشهود

تلزم السلطة المختصة بالدولة المطلوبة الشاهد الذي يقيم
فوق ترابها بالحضور والشهادة أمام القضاء بطلب صريح من
الدولة الطالبة، إذا كان حضوره الشخصي ضروريا في مثل هذه
الإجراءات.

الفصل العاشر

حصانة الشهود

١- لا يحق إقامة دعوى على شخص يستجيب لطلب الشهادة داخل تراب الدولة الطالبة، تطبيقا لمقتضيات الفصل التاسع، أو اعتقاله أو اتخاذ أي تدبير مقيد لحريته، بسبب أفعال سابقة لمغادرته الدولة المطلوبة.

٢- تنتهي الحصانة المنصوص عليها في هذا الفصل، بعد عشرة أيام من إبلاغ الشاهد أن حضوره لم يعد ضروريا، إذا استمر في البقاء بالدولة الطالبة وقد كان حرا في مغادرتها، أو إذا عاد إليها بعد مغادرتها.

الفصل الحادي عشر

توجيه المستندات

١- توجه الدولة المطلوبة نسخة من كل مستند موضوع رهن العموم بإحدى المصالح التابعة للدولة.

٢- يمكن توجيه أي وثيقة غير موضوعة رهن العموم بإحدى المصالح التابعة للدولة المطلوبة، إلى الدولة الطالبة، بنفس الشروط والإجراءات المطبقة في توجيهها إلى السلطات القضائية للدولة المطلوبة.

الفصل الثاني عشر

مصادرة الأموال والبضائع التي لها علاقة بتهريب المخدرات

١- تصدر الأموال والبضائع الموجودة في حوزة أشخاص معرضين للعقاب من أجل تهريب المخدرات أيا كانت الجهة التي تحوزها، وفقا لتشريعات الدولة التي اكتشفت فوق ترابها.

٢- يمكن للسلطة المركزية لإحدى الدولتين إشعار السلطة المركزية للدولة الأخرى بوجود الأموال والبضائع المحددة في الفقرة الأولى فوق ترابها قصد جزها، وإن اقتضى الأمر مصادرتها، تطبيقا للتشريعات الجارية في هذا الموضوع بالدولة المذكورة. ويجب على هذه السلطة المركزية اتخاذ كافة الإجراءات حتى لا تفلت هذه الأموال والبضائع من سلطة قضاء الدولة الطالبة المحالة عليها القضية إلى أن تنهي الدولة الطالبة إجراءاتها القضائية.

٣- تشمل القضايا المتعلقة بالمخدرات حسب مفهوم هذه الاتفاقية ما يلي:

(أ) ارتكاب أي مخالفة عن قصد للقوانين الوطنية المتعلقة بزراعة المخدرات وإنتاجها وتصنيعها واستخلاصها وتحصيرها وحيازتها والتصرف فيها وعرضها وبيعها وشرائها وتوزيعها وتسليمها بأي شكل، والوساطة فيها وإرسال عابر لها ونقلها واستيرادها وتصديرها، حسبما يحددها تشريع كل من الدولتين.

(ب) كل عمل من أعمال المشاركة في الجرائم المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه، بما في ذلك تكوين عصابات مجرمين، والعمليات المالية وتوفير الوسائل، وكذا كل محاولة لهذه الجرائم يعاقب عليها القانون.

الفصل الثالث عشر

المصادرة والحجز

ينفذ كل طلب مصادرة أو حجز أو تسليم أي شيء إلى الدولة الطالبة، وإذا تضمن معلومات تبرر هذا التنفيذ وفق مقتضيات قانون الدولة المطلوبة.

الفصل الرابع عشر

تحديد مكان الأشخاص

١- تأخذ الدولة المطلوبة كافة التدابير الضرورية، بطلب من الدولة الطالبة، لتحديد مكان كل الأشخاص الذين يمكن وجودهم فوق ترابها.

٢- تشعر الدولة المطلوبة الدولة الطالبة بنتائج الأبحاث في اقرب الآجال.

الفصل الخامس عشر

تبليغ الأوراق القضائية

١- تبلغ الدولة المطلوبة كل الأوراق القضائية الموجهة إليها لهذا الغرض من طرف الدولة الطالبة.

٢- يوجه كل طلب تبليغ ورقة قضائية يهدف إلى مثول شخص أمام إحدى سلط الدولة الطالبة، بأجل كاف قبل موعد المثول.

٣- تشعر الدولة المطلوبة الدولة الطالبة بالإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب.

الفصل السادس عشر

تزامم اتفاقيات أخرى والتشريع الوطني

١- لا يحول التعاون المتبادل والإجراءات التي أقرت تطبيقا لهذه الاتفاقية دون إمكانية تطبيق كل طرف متعاقد لاتفاقيات دولية أخرى انخرط فيها، وكذا تطبيق قانونها الوطني.

٢- لا يعتمد أي طرف خاص مقتضيات هذه الاتفاقية لإبعاد عنصر إثبات وقع الحصول عليه تطبيقا لها، أو لعرقلة تنفيذ طلب.

الفصل السابع عشر

الدخول حيز التنفيذ

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من التاريخ الذي يشعر فيه كل طرف الآخر، عن طريق تبادل المذكرات، بأنهما استوفيا الإجراءات الدستورية الخاصة بكل منهما.

٢- تبرم هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة.

الفصل الثامن عشر

إنهاء الاتفاقية

لكل من الدولتين إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق إشعار كتابي يوجه إلى الدولة الأخرى. ويدخل هذا الإنهاء حيز التطبيق بعد ستة أشهر من تاريخ الإشعار به.

وإقرارا بذلك، وقع المفوضون فوق العادة على هذه الاتفاقية.

حرر في الرباط في ١٠ محرم ١٤٠٤ (١٧ أكتوبر ١٩٨٣) في نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، لهما نفس الأهمية.

الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الخارجية

مكتب الناطق الرسمي

2008/09/05

للتداول الفوري

2008/T26-3

ملاحظات

وزيرة الخارجية الأمريكية / كوندوليزا رايس

والأخ / عبد الرحمن محمد شلقم

أمين اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون

الدولي

5/الفتاح-سبتمبر 2008 /

طرابلس / ليبيا

التوقيت: الساعة 6:00 مساءً بتوقيت شرق الولايات

المتحدة

الأخ الأمين شلقم: باللغة العربية

السيدة الوزيرة رايس: شكراً جزيلاً لك سيادة الوزير شلقم.

شكراً جزيلاً لك على إستقبالي هنا في ليبيا

وأود أن أشكر القائد / القذافي على إستقبالي هذا المساء.

لقد تناقشنا فعلاً حول العديد من القضايا في هذه المرحلة

التي أكدت فيها كل من الولايات المتحدة وليبيا عن رغبتهما في
المضي قدماً وبصورة إيجابية في سبيل توطيد علاقة إيجابية بين

الطرفين. وقد كان ذلك ممكناً من خلال القرارات الصعبة التي اتخذت بهذا الشأن. أما كان ذلك ممكناً من خلال العمل الجاد الذي قام به العديد من الأطراف. كما كان ذلك ممكناً كنتيجة لمقدرتنا على التعامل مع قضايا الماضي بالطريقة الصحيحة حسب المستطاع. وقد كان ذلك ممكناً بسبب أن ليبيا والولايات المتحدة ، في إعتقادي ، قد تيقنا من أنه لدينا العديد من التحديات المشتركة وقد تناقشنا حول هذه التحديات.

وقد تطرق السيد الوزير بصفة عامة لمعظم هذه القضايا مثل تلك المتعلقة بأفريقيا ومنطقة المغرب العربي ومكافحة الإرهاب وأهمية تلك الجهود. وقد تحدثنا أيضاً عن إنفتاح ليبيا على باقي العالم والتطورات الداخلية هنا في ليبيا وكيف ترى ليبيا مستقبلها. وعليه فإنه بصفة عامة فقد كانت هذه المباحثات مثمرة جداً وأنا، يا سيادة الوزير ، أتضطلع بشغف، لإجراء المزيد من المباحثات (معكم) في المستقبل. أما أنني أتضطلع إلى أن يتمكن الشعبين الليبي والأمريكي من التعرف على بعضهما البعض بشكل أفضل. وسوف نقوم قريباً بالتوقيع على إتفاقية التعاون في مجال التعليم والتبادل الثقافي وسوف 2 9/5/08 يمكن ذلك الطلبة الليبيين من زيارة الولايات المتحدة. وأتمنى أن يستفيد الأمريكيين من هذه الإتفاقية ويزورون ليبيا. شكراً جزيلاً لكم.

الأمين / شلقم: (عبر المترجم). شكراً شكراً، كوندي. سؤال: (باللغة العربية) السيدة الوزيرة راييس: عفواً ، (أي فرصسؤال): باللغة العربية (السيدة الوزيرة راييس: في الواقع فإنني أعتقد بأننا قد أحرزنا تقدماً كبيراً وبشكل ملموس. ونعمل الآن في سبيل أن نتمكن من التوقيع على إتفاقية التعاون في مجال التجارة والاستثمار ، وهو إطار عام، سوف يسمح بتحسين مناخ الاستثمار وهذا حسب معرفتي ما ترغب به الشركات الأمريكية. ونحن كما قلت، في صدد التفاوض بشأن توقيع إتفاقية تعاون في مجال التعليم والتبادل الثقافي وهذا سيسمح بتبادل الزيارات بين الطرفين. ونحن نتعاون في العديد من القضايا خلال فترة عضوية ليبيا في مجلس

الأمن بهيئة الأمم المتحدة. أما أنني أعتقد بأننا قد بدأنا بالطريقة الصحيحة وهي بداية فقط ولكن بعد عدة سنوات طويلة، أعتقد بأنه لشيء جيد أن الولايات المتحدة وليبيا يسيران للأمام ويؤسسان معاً لطريق يسير بعلاقتهما للأمام.

سؤال: شكراً لك السيدة وزيرة الخارجية. أود أن أسأل إن كان بمقدورك مدنا بمزيد من التفاصيل عن محادثاتك مع القائد / القذافي خلال الاجتماع الذي عقدتني معه وبعدها عن العشاء الذي تناولتما معاً، أما تعرفين، فإن ذلك آن في المكان الذي تم قصفه سنة 1986 بناء على تعليمات الرئيس ريغن . هل كان اللقاء ودياً؟ ما هي المواضيع التي تطرقتما لها؟

أما أنني أنت أتساءل إن كان بمقدورك إبلاغنا إن كانت لديكم قناعة بأنه من خلال هذا الاجتماع قد تولدت لديكم قناعة بأن القيادة الليبية قد قررت تغيير إستراتيجيتها التي في رأيكم قد.... غير مسموع- (وهل لليبيا أي مستقبل كصديق بكامل المواصفات وكحليف للولايات المتحدة؟

وزيرة الخارجية راييس : لقد تطورت هذه العلاقة بالإتجاه الصحيح عبر السنوات العديدة الماضية وأعتقد بأن هذه الليلة تعتبر بمثابة لحظة مميزة كبداية لمرحلة جديدة في تلك العلاقة. ننظر للموضوع من هذا المنظور ، لدينا الكثير من العمل وليس من الغريب لأي منا أن الولايات المتحدة وليبيا لا يتفقان دائماً على كل القضايا.

ولكننا أعتقد فعلاً بأننا قد أسسنا الإطار الجيد لعلاقتنا. وخلال مباحثاتي مع القائد القذافي ، على سبيل المثال، تحدثنا كثيراً عن أفريقيا. وسوف أشير إلى موضوع 9/5/08 3 محدد ألا وهو إنشاء قاعدة عسكرية بأفريقيا حيث تم التطرق لهذا الموضوع وعن القلق السائد عما تقوم به الولايات المتحدة بهذا الشأن. هل أنا نبحت عن قواعد عسكرية في القارة الأفريقية؟ هل أنا نبحت عن

وجود عسكري آبير؟ وقد أبلغت القائد القذافي بأننا لم نكن نحقق أي نجاح فيما يتعلق بشرح ما نقصده بهذا الموضوع المتعلق بالوجود الأمريكي العسكري في أفريقيا. ونحن نقصد ونسعى من هذا أن نساعد الأفارقة بأن يساعدوا أنفسهم في عمليات حفظ السلام وجهود مكافحة الإرهاب. وقد كانت المحادثات في هذا المستوى ملموسة ومفصلة في أحياناً كثيرة.

وفي اعتقادي فإن ذلك من الأشياء الجيدة. وقد تمكنا من تجاوز سوء التفاهم السائد في هذا الشأن. وقد تحدثنا عن سبل الاستفادة من دروس الماضي وعن أهمية المضي قدماً للأمام في علاقتنا الثنائية.

إن الولايات المتحدة ، أما أسلفت بالذكر في عدة مناسبات، ليس لديها أي أعداء دائمين. ولا يراودني أدنى شك في أن ليبيا قد قامت باتخاذ قرار إستراتيجي هام.

وسوف نستمر في العمل في سبيل تطوير هذه العلاقة. ويأتي ذلك في وقت مناسب حيث أن لدينا الكثير من العمل أمامنا. وهنا في منطقة المغرب العربي لدينا الكثير من العمل لنقوم به وكذلك هو الحال في أفريقيا. وقد تحدثنا عن الشرق الأوسط والقضايا المتعلقة به. وعليه فإن الوقت مناسب لتأسيس علاقة بناءة بين الولايات المتحدة وليبيا وأن تبدأ هذه العلاقة في الظهور لحيز الواقع. سؤال : (باللغة العربية السيد الأمين / شلقم) : باللغة العربية سؤال : (باللغة العربية) السيدة وزيرة الخارجية / رايس: آه ، نعم. حسناً. نأمل أن يكون لدينا سفير (هنا) قريباً. وهذا الموضوع نقوم حالياً بمناقشته مع الكونغرس الأمريكي وسوف تساعد هذه (الزيارة) كثيراً ، حسب اعتقادي، وبسبب الإتفاقية التي بيننا وأنني لعلني ثقة من أن الطرفين يعتزمان التقيد بالعمل بهذه التسوية المتعلقة بالمطالبة بالتعويضات. وقد كان هذا الموضوع مصدر قلق للكونغرس الأمريكي وأنني أتضطلع إلى تنفيذ هذه الإتفاقية. ولكنني أتمنى أن يكون بمقدورنا أن يكون لدينا سفير هنا قريباً.

وربما يجدر بي القول في الوقت نفسه بأنني قد ألتقيت اليوم مع موظفينا العاملون هنا من الأمريكيين والليبيين الذي يعملون لتحسين هذه العلاقة. وحيث أنه لدينا حضور دبلوماسي كبير حالياً متمثل في العديد من الولايات الأمريكية المختلفة وعليه فإننا نعمل بجد في سبيل الدفع بهذه العلاقة للأمام.

السيد/ ميكورمك: السئول الأخير للسيدة / سو بليمينج.

4 9/5/08

السئوال: هذه السئوال موجه في البداية للأخ الأمين / شلقم. لماذا ما زال المدعو / فتحي الجهمي قيد

الإعتقال في غرفة بأحدى المستشفيات في طرابلس؟ وهل يعتبر جرمًا أم كان ذلك جريمة أن يتحدث مع أحد الدبلوماسيين الأمريكيين؟

وبعدها السيدة الوزيرة رايس، هل قمتم بالتطرق لموضوع فتحي الجهمي والمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان مع القائد القذافي؟ وهل تعهد بأي التزام مطمأن فيما يخص بهذه القضايا المحددة؟

السيد الأمين / شلقم (باللغة العربية) السيدة وزيرة الخارجية رايس : لقد أدت خلال فترة وجودي هنا ، من ضمن القضايا التي تحدثنا عنها ، أنه من المهم بمكان لكلا الطرفين من أن نبقي الحوار بيننا مفتوحاً بما في ذلك التحاور بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تطرقت لهذه القضايا هنا وقد قمت بذلك بطريقة محترمة. ولكن وبينما تتقدم هذه العلاقة للأمام وتعمق فسوف يكون من المهم لدينا بصورة مستمرة أن نتصف بالشفافية وأن نتشاور حول هذه القضايا بأسلوب محترم لكلا الطرفين. وهذا ما قمت به خلال زيارتي هذه. شكراً لكم.

السيد الأمين / شلقم: شكراً لكم ، شكراً لكم..

بدأتها بزيارة تاريخية إلى ليبيا

رايس تختتم جولتها المغاربية في الرباط ببحث ملف الإرهاب

انتقلت وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" إلى الرباط حيث يتوقع أن تبحث خصوصا مسألة مكافحة الإرهاب التي تناولتها أيضا في مباحثاتها مع الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في الجزائر العاصمة.

وقد وصلت إلى الرباط محطتها الأخيرة في جولتها على المغرب العربي التي بدأتها الجمعة بزيارة تاريخية إلى ليبيا، عند الساعة ٢١,٥٠ تغ بتأخير أكثر من ساعتين عن موعد وصولها المقرر، وذلك بسبب مشاركتها في إفطار دعاها إليه بوتفليقة".

سيتناول اللقاء مكافحة الإرهاب ومسألة الصحراء الغربية وعملية التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي وكان في استقبال الوزيرة الأمريكية في المطار نظيرها المغربي الطيب الفاسي الفهري. وستتناول محادثاتها صباح الأحد ٧-٩-٢٠٠٨ في الرباط أيضا نزاع الصحراء الغربية والتعاون بين المغرب والولايات المتحدة.

كما ستشمل المباحثات في الرباط عملية التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي. وقال مصدر حكومي مغربي ان "كل المسائل الدولية والإقليمية سيتم بحثها" مع رايس.

فبالإضافة إلى موضوع العلاقات الثنائية الأمريكية المغربية التي تصفها الرباط بالمتأززة، ستتناول المحادثات

"مكافحة الإرهاب ومسألة الصحراء الغربية وعملية التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي"، كما أوضح المصدر.

وكان مصدر في الوفد المرافق "لرايس" أكد في وقت سابق أن قضية الصحراء الغربية سيتم بحثها في الجزائر والرباط على حد سواء.

ويقترح المغرب منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا في إطار إبقاء المستعمرة الإسبانية السابقة تحت سيادته إلا أن جبهة البوليساريو مدعومة من الجزائر تطالب بالاستقلال الناجز عن المغرب.

ودعا رئيس جبهة البوليساريو محمد عبد العزيز وزيرة الخارجية الأمريكية "إلى التدخل لدى المغرب من أجل احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير"، كما ذكرت وكالة الأنباء الصحراوية.

وأعرب "عبد العزيز" عن أمله في أن تغتنم "رايس" فرصة زيارتها للمغرب العربي للتدخل لدى المسؤولين المغاربة و"إقناعهم بالرجوع للشرعية الدولية لاعطاء المفاوضات بين طرفي النزاع في الصحراء الغربية إمكانية الوصول إلى تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير عبر استفتاء عادل ونزيه".

و أكد عبد العزيز في رسالة مفتوحة إلى رايس أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) "قدمت كل الجهود الضرورية من أجل التوصل مع المغرب إلى حل عادل ودائم مبني على تمكين الشعب الصحراوي من حقه في الاختيار والقرار".

وذكر عبد العزيز في رسالته أن البوليساريو قدمت في ١٠ ابريل/نيسان ٢٠٠٧ الى الامم المتحدة خطة حل تستند الى اجراء

استفتاء لتقرير المصير يطرح فيه الاستقلال كخيار من ثلاثة على ان يكون الخيار الثاني الانضمام الى المغرب والثالث الحكم الذاتي، علما ان الخيارين الاخيرين اقترحتهما الرباط.

وتأسس اتحاد المغرب العربي في ١٩٨٩ ولكنه مشلول عمليا منذ ١٩٩٤ وخصوصا بسبب الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية حيث تأخذ الرباط على جارتها الشرقية دعمها جبهة البوليساريو الانفصالية المسلحة.

والى المغرب والجزائر يضم هذا الاتحاد كلا من تونس وليبيا وموريتانيا. وبعد لقائها بوتفليقة قالت رايس انهما تحدثا عن "اهتمامهما الكبير في مكافحة الارهاب والتعاون" في هذا المجال.

واضافت "كانت لدي فرصة الاستفادة من معرفة الرئيس بوتفليقة بالمنطقة. انه حقا واحد من الرجال الاكثر حكمة في المنطقة، في المغرب العربي وحتى ابعد من ذلك".

وتابعت "فإن كان تعاوننا جيدا (في المنطقة) ... فمن الممكن دوما عمل المزيد لتعزيز تقاسم المعلومات".

وفي تونس حثت رايس الحكومة التونسية على تسريع وتيرة الاصلاحات السياسية كما بحثت التهديد الارهابي في المنطقة خلال لقائها مع الرئيس زين العابدين بن علي في قصر قرطاج.

وقالت رايس للصحافيين في ختام لقائها مع الرئيس التونسي "نحن اصدقاء جيدون وبإمكاننا بهذه الصفة اجراء محادثات جيدة ومكثفة حول امور تتعلق بالسياسيتين الداخلية والخارجية".

وقالت ايضا في وقت لاحق خلال رحلتها في الطائرة من تونس الى الجزائر في تصريح لعدد من الصحافيين "لقد حصلت

في تونس اصلاحات سياسية"، مضيفة "قلنا بشكل واضح اننا نرغب بان تقوم تونس بالمزيد".

واشارت الى انها اجرت مع الرئيس التونسي "مناقشة جيدة جدا ومكثفة" حول حرية الصحافة وحرية الانترنت وتمكين المعارضة من الظهور على التلفزيون.

وغالبا ما تحت الإدارة الامريكية تونس على اقرار المزيد من الاصلاحات الديمقراطية مشيدة بالانجازات الاجتماعية-السياسية التي تحققت في هذا البلد وب"الدور الاساسي" الذي تقوم به تونس في مجال مكافحة التطرف الاسلامي والتهديد الارهابي.

ولم تشذ راييس عن هذه القاعدة عندما رحبت بالتقدم الاجتماعي في تونس. وقالت "اود الاشارة الى اني تحدثت عن الدور الاستثنائي الذي لعبته النساء في تونس. لقد حققت النساء تقدما كبيرا هنا"، في اشارة الى قوانين الاحوال الشخصية في تونس بشكل خاص التي تعود الى العام ١٩٥٧ والتي تعطي المرأة حقوقا واسعة مقارنة مع بقية الدول العربية والاسلامية.

وجاء لقاء راييس مع الرئيس التونسي بعد ترشيحه لولاية خامسة في الانتخابات الرئاسية المقررة العام ٢٠٠٩. ويطالب قسم من المعارضة في تونس باصلاحات سياسية وبتداول السلطة في البلاد.

وتختتم راييس في الرباط جولتها على المغرب العربي التي استتنت منها موريتانيا بسبب ادانة واشنطن الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله في السادس من اغسطس/اب.

وتأتي هذه الجولة في ظرف اطلق فيه متطرف اسلامي عبر الانترنت نداء لاغتيال راييس اثناء جولتها المغاربية.

وقالت رايس في الجزائر ردا على سؤال حول تهديد بتعرضها لاعتداء من تنظيم القاعدة في المغرب العربي، "ان الارهابيين يحاولون. وهم يختارون اهدافا وللأسف حصلت سلسلة تفجيرات هنا. لا اعتقد ان خطرا معيناً موجود في هذه المنطقة"





نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

[@Ahmedyassin90](https://twitter.com/Ahmedyassin90)

أ - العربية:

- ١- احمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة، (القاهرة: مكتبة نهضة ، الشرق، ٢٠٠٠).
- ٢- توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية و سياسية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب، ٢٠٠٦).
- ٣- عبد الإله بلقزيز، " الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الإستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي ،" في إدموند- غريب وآخرين ، الوطن العربي في السياسة الأمريكية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. ٢ ، ٢٠٠٤).
- ٤- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع ، ٢٠٠٥).
- ٥- كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية، (ترجمة: محمود نافع ، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، ط. ١ ، ١٩٨٢).
- ٦- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس: مركز الدراسات العربي- الأوروبي ، ط. ١٩٩٧، ١).
- ٧- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج ، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. ١ ، 2002).
- ٨- ولد اباه السيد ، اتجاهات العولمة : اشكالية الألفية الجديدة، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط. ١ ، 2001).

٩- ولد اباه السيد، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١-الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت:الدار العربية للعلوم، ط. ١، ٢٠٠٤).

ب - الأجنبية:

- 1- James Dobbins, America's Role in Nation -Building : From Germany to Iraq, (Rand Published, 2003).
- 2- Richard Haass & Others, "U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3, (Novemer 2002) .

٢ = الموسوعات:

- ١- عبد الوهاب الكيلالي وآخرون: الموسوعة السياسية ، مجلد ١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٧٩).
- ٢- مراد عبد الفتاح، موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة.

٣- المقالات:

- ١- بدر عبد العاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان-إسرائيل"، السياسة الدولية، ع . 153 (جولية ٢٠٠٣)، ص ص ٨-١١ .
- ٢- محمد جواد علي، " السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وآفاق المستقبل " مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية (نحو مستقبل مشرق) الجامعة الأردنية :عمّان -الأردن

٣- محي الدين الحضري، "الولايات المتحدة في منظار المغرب العربي: رؤى متقاطعة حول واقع وآفاق العلاقات المغاربية الأمريكية" مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية (نحو مستقبل مشرق) الجامعة الأردنية: عمان -الأردن

٤- ناظم عبد الواحد الجاسور، "العلاقات المغاربية الأمريكية: الدلالات وآفاق العلاقات المستقبلية"، مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية (نحو مستقبل مشرق) الجامعة الأردنية: عمان -الأردن.

٥- عبد الرحمن مكاوي "مستقبل العلاقات الأمريكية المغاربية، "العرب الأسبوعي، السبت ٠١ / ١١ / ٢٠٠٨، الطاقة والأمن، ص٨٠.

٦- ناصر جابي، "تقرير أمريكي وآخر جزائري"، جريدة الخبر، ع. ٥٥٦٧ يوم ٠٥ مارس ٢٠٠٩.

٧- "الشراكة العسكرية الأمريكية الجزائرية إلى أين؟" العرب الأسبوعي، السبت ٠٧ جويلية، ٢٠٠٧، أفكار وقضايا، ص١٣.

٨- محمد لمين لعجال، "دروس في ملتقى الاورو-مغاربي" (قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦).

٩- عز الدين الشارف، أسامة المنير، "اتفاقية التبادل الحربيين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية المسار و الرهانات"، اجازة في الحقوق، جامعة محمد الخامس - السويسي - سلا، الموسم الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥.

٤- مواقع الانترنت:

١- شريف عبد الرحمن ،"الرؤية الأمريكية للجزائر...من
الاقتصادي إلى الأمني"متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/٠٢
من:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtml>

٢- كريم القاضي:"مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة
الخارجية الأمريكية"، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/٠٢
في:

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/F11E24.HTML>

٣- يوسف عبد اللطيف،"التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"،في
:

<http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=%20%202116>

٤- خالد عبدالله ،"البنية السياسية الامريكية و دورها في صنع
القرار"، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١٢ في:

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10_2002/KhaledAbdAllah.htm

٥- التحليل النفسي لشخصية الرئيس كلينتون" ، متحصل عليه يوم
٢٠٠٩/٠٤/١٢ في:

<http://www.mostakbaliat.com/link51.htm>

٦- مراد شحماط:" المغرب العربي في سلم الإستراتيجية
الأمريكية" في:

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=8567

٧- "الإستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي" متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

<http://www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=50610>

٨- صلاح الدين الجورشي، " الشراكة الأمريكية المغاربية سوق جديدة ورهان إستراتيجي " متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

<http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=109&sid=6474389&cKey=1140092167000&ty=st>

٩- حميدة بن صلاح، " أمريكا تضاعف اهتمامها بالمغرب العربي " متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-02/03/article06.shtml>

١٠- ناجي عبد النور، "المغرب العربي والصراع الدولي- المنافسة الأمريكية الأوروبية -" متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

<http://209.85.129.132/search?q=cache:kpCTgEEc3OgJ:na djiabdenour.maktoobblog.com/127 1965>

١١- فارس ايغو: "الديمقراطية والتنمية"، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١٠ في:

<http://www.arrae.com/modules.php?name=News&file=article&sid=8168--><HTML>

١٢- جريدة الراية ، "جولة رايس المغاربية في ضوء المنافسة مع فرنسا وروسيا علي النفوذ"، متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في:

<http://209.85.129.132/search?q=cache:89rRXUglIEYJ:raya.com/site/topics/article>

١٣- " الانتخابات الرئاسية الجزائرية " متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/١١ في :

<http://www.4uarab.com/news/xml.php?a=2758>

١٤- إدريس ولد القابلة، " اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا " متحصل عليه يوم ٢٠٠٩/٠٤/٠٢ في :

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=30097>

١٥- يحي ابو زكرياء ، الطريق الى الصحراء الغربي عبر تل ابيب " اختراقات الموساد في المغرب العربي! " مقالات - سياسة وأحداث.في :

<http://www.nashiri.net/content/view/691>

١٦- فؤاد وليد، التطبيع مع دولة إسرائيل حلقة أساسية في المخططات الإمبريالية بالمنطقة

http://209.85.129.132/search?q=cache:guRtZVq9cq4J:www.almounadil-a.info/article_imprimer.php

١٧- الطاهر الأسود، "ثوابت العلاقات التونسية الأمريكية وآفاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية"، "مجلة اقلام"، ع.١٠. السنة الثالثة/ فبراير 2004. في:

http://www.aqlamonline.com/archives/no10/lassoued_2.html

١٨- مريم التيجي " قاعدة عسكرية أمريكية تلوح بأفق المغرب "في:

<http://www.bramjnet.com/vb3/archive/index.php/t-4443.html>

١٩- عالي سلكوح، "التنافس الأوربي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي" في:

<http://drisslagrini.maktoobblog.com/category>

٢٠- وليد نويهض، "عودة التنافس الفرنسي الأمريكي على المغرب والمشرق" في

<http://forum.rachad.org/viewtopic.php?f=9&t=591&start=0&st=0&sk=t&sd=a>

مقطع من وثيقة استراتيجية الأمن القومي ٩٤-١٩٩٦، في:

"Pratiques et évolution de la politique étrangère: 1991-2004, un Nouvel Ordre Mondial ?", in :

<http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa6.ht>

٢١-Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000), in:

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frw_yn.htm

٢٢- Robert Y. Shapiro & Yaeli Bloch-Elkon, "Ideological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy", p.48-51.in:

www.ksg.harvard.edu/inequality/Seminar/Papers/Shapiro05.pdf





نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية
الحرب الباردة (محدداتها، أهدافها،

اتجاهاتها)

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في صنع

السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: أبرز العوامل الداخلية

المطلب الثاني: أثر العامل الخارج

المطلب الثالث: متغير البيئة السيكلوجية

لصناع القرار

المبحث الثاني: أهداف واتجاهات السياسة

الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : كلينتون والبعد الاقتصادي

(الفترة الرئاسية للديمقراطيين)

المطلب الثاني: بوش الابن والأولوية

الأمنية (فترة حكم الجمهوريين)

الفصل الثاني

أهداف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة

المغربية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : نظرة تاريخية على

السياسة الأمريكية في المنطقة المغربية

المطلب الأول: بعض الإسهامات النظرية

لما بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: تطور الاهتمام الأمريكي

بالمنطقة المغربية

رقم الصفحة

الموضوع

- المبحث الثاني : عناصر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية
المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي (الطاقة)
المطلب الثاني: على المستوى الأمني (مكافحة الإرهاب)
المطلب الثالث: على المستوى السياسي (تصدير الديمقراطية)
المبحث الثالث : نماذج لسياسات وعلاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة المغربية
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الجزائرية (المجال الأمني و العسكري)
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية المغربية (التبادل الاقتصادي)

الفصل الثالث

- تحديات العلاقات الأمريكية المغربية ومستقبلها
المبحث الأول : الاختراق الصهيوني
المبحث الثاني: القواعد العسكرية
المبحث الثالث: تداعيات التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغربية
المبحث الرابع: آفاق العلاقة الأمريكية الاستنتاجات
الملاحق
قائمة المراجع
الفهرس



نصویر

أحمد ياسين

نویٹر

@Ahmedyassin90

مكانة المغرب العربي

في السياسة الخارجية
للولايات المتحدة الأمريكية



الأستاذ

منير بسكري

الأستاذ

أمين البار



الطبعة الأولى: 2011

لتصوير
أحمد ياسين
لويلر

@Ahmedyassin90

